الجـــــمهورية الجـــزائريـــة الديـــمقراطـــية الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الطاهري محمد – بشار

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Taheri Mohamed University – Bechar

Faculty of Law and Political Sciences

Department of Law

مطبوعة بيداغوجية تتضمن محاضرات في مقياس منهجية العلوم القانونية (تقنيات إعداد بحث علمي1)

السداسي الأول

موجهة لطلبة سنة ثانية ليسانس (جذع مشترك)

من إعداد:

د.حسان سعاد

أستاذة محاضرة قسم ب

الموسم الجامعي

2026/2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique Université TAHRI MOHMED Béchar Le conseil scientifique		وزارة التعليم العالي و البحث العلمي جامعة طاهري محمد بشار المجلس العلمي

المرجع رقم:...09/...02/...2026.

02 جوان 2026

المصادقة على المطبوع البيداغوجي

عنوان المطبوع: محاضرات في مقياس منهجية العلوم القانونية - تقنيات إعداد بحث علمي -

المقياس : منهجية العلوم القانونية - تقنيات إعداد بحث علمي -

اسم الأستاذ المؤلف: حسان سعاد

- بناء على محضر المجلس العلمي لدورته العادية لكلية الحقوق والعلوم السياسية رقم 06 بتاريخ 03 فيفري 2026 القاضي بتعيين خبيرين للمطبوع العلمي المذكور أعلاه.

- بناء على تقريري الخبرة الإيجابيين للمطبوع العلمي المشار إليه أعلاه.

- بناء على محضر المجلس العلمي في دورته الاستثنائية رقم 08 لكلية الحقوق والعلوم السياسية بتاريخ:2026/06/01 .

تمت المصادقة على المطبوع البيداغوجي المعنون ب "محاضرات في مقياس منهجية العلوم القانونية - تقنيات إعداد بحث علمي -.

رئيس المجلس العلمي

أ.د. موساوي عبد الحليم

رئيس المجلس العلمي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وفوق كل ذي علم عليم ﴾

صدق الله العظيم

سورة يوسف، الآية 76

مقدمة

مـــــــقـدمـــــة

يعتبر مقياس منهجية البحث العلمي من المقاييس الأساسية المعتمدة في مختلف الجامعات الجزائرية والعربية والعالمية، سواء في التخصصات العلمية والتقنية أو في ميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية، ويكتسي هذا المقياس أهمية بالغة أيضا في مجال العلوم القانونية، كونه يسهم في إكساب الطالب المهارات المنهجية اللازمة لبناء تفكير علمي منظم، وإعداد بحوث أكاديمية رصينة تنطلق من أسس معرفية واضحة وخطوات منهجية مضبوطة.

فالبحث العلمي لا يمثل مجرد نشاط جامعي أو مطلب أكاديمي فحسب، بل يعد من الركائز الجوهرية لتقدم الأمم وتنميتها المستدامة، ومن المقومات التي تمكن الجامعات من الارتقاء في التصنيفات العالمية، جنبا إلى جنب مع الإنتاج المعرفي وجودة التعليم، وقد أصبح من المسلمات اليوم أن التطور العلمي والتكنولوجي وحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق التنمية الشاملة، لا يمكن أن يتم إلا من خلال تفعيل البحث العلمي وتنميته كممارسة مستمرة وواعية.

ويعد اتباع المنهجية العلمية في إعداد البحوث أمرا ضروريا لتحقيق هذا الدور المحوري للبحث العلمي، إذ تعتبر المنهجية بمثابة الإطار المنظم الذي يوجه الباحث خلال مختلف مراحل بحثه، بدءا من تحديد الإشكالية أو السؤال البحثي، مرورا بوضع الفرضيات المناسبة واختيار الأدوات الملائمة لجمع البيانات (كالاستبيان، المقابلة، الملاحظة...)، وانتهاء بتحليل النتائج ومناقشتها واستنتاج التوصيات الملائمة، فكل بحث علمي رصين يقوم على خطة منهجية دقيقة تضمن له التماسك والموضوعية والصدقية.

وفي هذا السياق، فإن إعداد الطالب الجامعي لمذكرة التخرج لا ينبغي أن ينظر إليها كخطوة شكلية لنيل الشهادة فحسب، بل هو تجسيد عملي لما اكتسبه من معارف منهجية ومهارات تحليلية خلال مساره الجامعي، وفرصة لترسيخ ثقافة البحث العلمي في سلوكه الأكاديمي، وإن تمكن الطالب من أدوات البحث ومنهجيته يعزز من قدرته على فهم الإشكاليات المعقدة، ويوجهه نحو التفكير العلمي السليم

القائم على التحليل والاستدلال بدل الانطباع والانفعال، وهو ما يشكل الأساس الحقيقي لأي تقدم معرفي أو تطوير مجتمعي.

مقياس تقنيات إعداد بحث علمي هو إمتداد هو إمتداد لمقياس منهجية العلوم القانونية الذي سبق وأن درسه الطالب في السنة الأولى، وعليه سوف نتناول بإذن الله هذا المقياس من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول: الأسس النظرية والمنهجية للبحث العلمي

الفصل الثاني: إعداد محتوى البحث العلمي وتنظيمه

الفصل الثالث: الإخراج النهائي للبحث العلمي

الفصل الأول:

الأسس النظرية و المنهجية

للبحث العلمي

الفصل الأول:

الأسس النظرية والمنهجية للبحث العلمي

يعد فهم الأسس النظرية والمنهجية للبحث العلمي خطوة أساسية لكل باحث يسعى إلى إعداد دراسة علمية متكاملة تقوم على الدقة والموضوعية، فالمنهجية العلمية ليست مجرد إطار شكلي، بل تمثل منظومة معرفية تحدد طبيعة البحث ومساره وخطواته الأولى. ومن هذا المنطلق، يأتي هذا الفصل ليضع أرضية مفاهيمية واضحة تساعد الطالب الباحث على إدراك ماهية البحث العلمي وتمييز أنواعه، ثم الانتقال إلى المراحل الأولية في اختيار موضوع الدراسة وبناء عنوانه المناسب، إضافة إلى كيفية جمع المادة العلمية التي تشكل قاعدة المحتوى.

وفي هذا الإطار، سنتناول هذا الفصل بالتطرق لمدخل مفاهيمي لمنهجية البحث العلمي وما يرتبط به من أنواع البحوث، باعتبارها الركيزة التي ينطلق منها الباحث لفهم طبيعة العمل الذي يقوم به (المبحث الأول)، كما نبين على الخطوات التمهيدية للعمل البحثي، من خلال تناول كيفية اختيار موضوع البحث وصياغة عنوانه بدقة، ثم التطرق إلى الأساليب المعتمدة في البحث عن المادة العلمية اللازمة لبناء الدراسة (المبحث الثاني).

المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي للبحث العلمي

مع تزايد أهمية المعرفة والبحث العلمي في العصر الحديث، تسعى الدول والمجتمعات لاكتساب أسس التقدم من خلال تطوير قدراتها العلمية، فالبحث العلمي يمثل أداة منهجية للكشف عن الحقائق وتطوير المعارف، مما يجعل دعمه ضرورة لكل مجتمع يطمح إلى التنمية والنهضة الفكرية. وبما أن البحث العلمي لا يتخذ نمطا واحدا، بل تتعدد أشكاله تبعا لأهدافه ومناهجه، تأتي الحاجة إلى ضبط مفاهيمه الأساسية وفهم تصنيفاته المختلفة.

وفي هذا الإطار يتناول هذا المبحث، مدخل تعريفي لمنهجية البحث العلمي(المطلب الأول)، بينما يعالج (المطلب الثاني) أنواع البحث العلمي وتصنيفاته، وذلك بهدف تزويد الطالب بأساسيات الفهم المنهجي التي تمكنه من اختيار الأسلوب المناسب في بحوثه المستقبلية.

المطلب الأول:

مفهوم البحث العلمي

الاطلاع على الأسس الأولية للبحث العلمي خطوة ضرورية لكل باحث، فهي التي تمكنه من فهم طبيعة البحث وأهدافه والمرتكزات التي يقوم عليها، ويندرج ضمن هذه الأسس التعرف على تعريف البحث العلمي وأبعاده (الفرع الأول)، ثم الإلمام بما يرتبط به من عناصر منهجية تنظم عملية البحث وتوجه خطواته (الفرع الثاني)، إضافة إلى المقومات والمعايير التي تساعد على ضمان جودة البحث (الفرع الثالث).

الفرع الأول:

تعريف البحث العلمي *Scientific Research*

البحث العلمي لفظ مركب من كلمتين: البحث والعلمي، ومن أجل تحديد مفهوم البحث العلمي، يقتضي الوقوف على التعريف اللغوي والاصطلاحي للبحث العلمي.

أولا: تعريف البحث *Research*

البحث لغة: هو مصدر الفعل الماضي "بحث" ومعناه طلب، فتش، تقصى، تحرى، سأل، اكتشف،[1] وهو بذلك يعني الطلب والتفتيش والتقصي والحفر، أو هو بذل الجهد في موضوع ما أو محاولة العثور على شيء معين، ومنه قوله تعالى: :﴿ **فبعث الله غرابا يبحث في الأرض...**﴾.[2]

البحث إصطلاحا: هو الدراسة العلمية الدقيقة والمنظمة لموضوع معين من أجل الوصول لحقيقة معينة،[3] أو هو التحري استقصاء المعلومات والحقائق.

وفي اللغة الإنجليزية فإن كلمة *search* وحدها يقصد بها البحث، بإضافة Re تصبح *Research* بمعنى البحث الدقيق أو التقصي الدقيق من أجل اكتشاف الحقيقة.

وعليه فإن البحث مصطلح يشير إلى الاستعلام والاستقصاء أو الدراسة المفصلة لمشكلة معينة، وأن دراسة هذه المشكلة تعتمد على أسس ومعايير علمية يتبعها الباحث من أجل التوصل إلى الحقيقة.[4]

ثانيا: تعريف العلم

العلم لغة: مصدر علم بمعنى عرف

العلم اصطلاحا: معرفة المعلوم على ما هو به.[5]

أما عن اقتران كلمة (البحث) بصفة (العلمي) فيقصد به محاولة التوصل إلى أسباب ظاهرة معينة ومحاولة كشفها بطرق وأساليب وخطوات محددة من أجل الوصول إلى الهدف.

ويعرف أيضا بأنه تقصي وفحص دقيق من أجل اكتشاف معلومات جديدة، فهو بهذا المعنى التحري عن حقيقة الأشياء ومكوناتها من أجل حل المشكلات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية وذلك

---

[1] عبد الغني محمد إسماعيل العمراني: **دليل الباحث إلى إعداد البحث العلمي**، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، 2012، ص 16.

[2] سورة المائدة، الآية 31.

[3] سعد سلمان المشهداني: **منهجية البحث العلمي**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2019،ص14.

[4] *Creswell, J. W : Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches,4th edition, Thousand Oaks, CA: Sage Publications,2014 ,p.3.*

[5] مسعد عبد الرحمان زيدان: **مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية**، دار الكتب القانونية، القاهرة، مصر، 2007،ص 65.

باستخدام أساليب علمية منظمة،[1] وعليه فالبحث العلمي هو عبارة عن نشاط علمي وتفكير منظم يقوم على أسس علمية ويسعى إلى كشف حقائق الإشكالية المطروحة، باستخدام مناهج علمية وتفسيرها تفسيرا علميا.

ثالثا: أهداف البحث العلمي

يعتبر البحث العلمي نشاط منظم وهادف يقوم فيه الباحث بتحديد الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها، وللبحث القانوني أيضا هدف يسعى طالب العلوم القانونية لتحقيقه.

وأهداف البحث العلمي عموما متعددة وكثيرة يمكن تلخيصها فيما يلي:

– إكتشاف حقائق جديدة: فالبحث العلمي يسعى دائما إلى استخلاص معارف ومعلومات جديدة لم تكن معروفة من قبل، بمعنى التعرف على الجديد واكتشاف المجهول.

– حل الإشكاليات: البحث العلمي يساعد في حل الإشكاليات مهما كان مجالها (اقتصادي، اجتماعي، قانوني، صحي، تكنولوجي ...الخ.

– إثراء المعرفة العلمية: فالبحث العلمي يساعد في تطوير المعرفة الإنسانية.

– نقد وتقييم الأبحات السابقة: فالبحوث العلمية تقوم على الشك في نتائج الدراسات السابقة، لهذا هي تسعى دائما لتقييم نتائج الأبحات السابقة وتحسينها أو تصحيح الأخطاء الشائعة بناءا على نظريات وأدلة جديدة.

– تحسين نوعية البحث العلمي: بناءا على خاصية التجدد كما سبق وذكرنا، فالبحث العلمي الجاد والمنظم يؤدي إلى رفع مستوى الأبحاث وضمان دقتها.[2]

الفرع الثاني:

مفهوم منهجية البحث العلمي *Scientific research methodology*

تعتبر المنهجية أو *Méthodology* الجزء الأهم من أي بحث علمي فلا يمكن القيام بأي بحث من دون منهجية، وعليه فالمهجية هي العمود الفقري للبحث العلمي، فما المقصود بالمنهجية؟

[1] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق،ص15.

[2] نفس المرجع،ص29.

أولا: تعريف المنهج *Method*

ينصب البحث القانوني على إشكالية محددة، يرى الباحث أنها جديرة بالدراسة من خلال استخدام أصول ومناهج البحث العلمي المتعددة.

ويعرف المنهج بأنه الطريق الجلي، ولقد جاء في القرآن الكريم:﴿**لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا**﴾،[1] فالمنهج هو الطريق والنظام، وعلم المناهج هو علم يركز اهتمامه على الخطوات التي يتبعها الباحث في البحث.[2]

ثانيا: تعريف منهجية البحث العلمي

يقصد بمنهجية البحث العلمي تجميع للمعلومات تكون متوفرة لدى الباحث عن موضوع معين من أجل تقصي حقائق معينة لمشكلة ما تسمى موضوع البحث، وهذا باتباع طريقة معينة تسمى المنهجية بغية الوصول لنتائج البحث، وعليه يقصد بمنهجية البحث العلمي (*Scientific Reaserch Méthodology*) مجموعة الأساليب والخطوات التي يتبعها الباحث من أجل الوصول إلى حقيقة علمية أو نتيجة معينة، وعليه فالمنهجية هي الجزء الأهم من أي بحث علمي.[3]

وفي مجال العلوم القانونية، فإن منهجية العلوم القانونية *Legal Methodology* أو *Methodology Juridique* هي من الدراسات حديثة العهد إذ لا نجد كتابات كثيرة، فهي تلك الوسائل والأدوات التي تستخدم في الأبحاث العلمية القانونية، والتي تؤدي إلى تحقيق ما يهدف البحث لبلوغه، وتتنوع صور الأبحاث القانونية التي يقوم بها الطلبة كالأبحاث التدريبية، أبحاث الليسانس، أبحاث الدكتوراه، المقالات العلمية والتعليق على الأحكام والقرارات القضائية وتحليل النصوص القانونية.

[1] سورة المائدة، الآية 48.

[2] فايز محمد حسين محمد: **المنهجية القانونية والتدريبات القانونية العلمية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2023، ص 20.

[3] *Kothari, C. R.: Research Methodology: Methods and Techniques, 2nd edition, New Delhi, India: New Age International Publishers, 2004,p.2.*

الفرع الثالث:

مقومات ومعايير البحث العلمي

يتطلب البحث العلمي بعض الشروط والمستلزمات التي تساعد في تحقيق نتائج دقيقة وموثوقة، وهي تشمل ما يلي:

أولا: شروط متعلقة بالبحث العلمي

وتنقسم هي الأخرى إلى :

الشروط الشكلية: وهي تلك الشروط المتعلقة بالشكل العام للبحث والمتمثلة في:

- الترابط والتناسب بين أقسام البحث وأجزائه المختلفة وانسجامها مع بعضها.[1]
- الإلتزام بترتيب عناصر البحث.
- التدقيق اللغوي بمراجعة المعلومات باستمرار لتجنب الأخطاء.[2]
- مراعاة نوع وحجم الخط، فغالبا ما يتم اشتراط نوع معين للكتابة مثلا:

times new roman حجم 14 للمتن و 12 للهامش للغة الأجنبية

و *simplified arabic* حجم 16 للمتن و 14 للهامش للغة العربية.

- ترقيم الصفحات بدءا من المقدمة لغاية الفهرس
- التنويع في المراجع ما بين العربي والأجنبي.

الشروط الموضوعية: وهي تلك الشروط المتعلقة بمضمون البحث وتتمثل في:

- العنوان الواضح والشامل للبحث، فاختيار العنوان المناسب أمر ضروري.
- كتابة الإهداء والشكر، كنوع من التقدير والعرفان لأشخاص معينة.
- كتابة مقدمة للبحث، تحتوي على تحديد الإشكالية بوضوح.
- الأصالة والابتكار، بحيث ينبغي أن يعالج البحث إشكالية جديدة لم تناقش من قبل.

---

[1] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق،ص 34.

[2] عصام حسن الدليمي، علي عبد الرحيم صالح: **البحث العلمي (أسسه ومناهجه)**، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 22.

الشروط العلمية: وهي تلك المعايير التي تضمن دقة البحث العلمي وتتمثل في:

-اتباع المنهجية العلمية، بحيث يجب أن تكون هناك منهجية منظمة.

- الموضوعية والابتعاد عن التحيز، فالبحث يجب أن تكون موضوعي في نتائجه وخال من الميولات الشخصية.

-التوثيق العلمي بالإشارة إلى المراجع والمصادر التي استخدمها الباحث.[1]

ثانيا: شروط تتعلق بالباحث

حث الله تعالى على طلب العلم في العديد من الآيات القرآنية، قال تعالى:﴿ وَ قُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾،[2] و قال تعالى:﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾،[3] وقال تعالى: ﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾،[4] وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾.[5]

فالباحث له ثواب الدنيا والآخرة، لآنه سيرتفع منزلة بين الخلق وسيتمتع بعز لا تلثمه الليالي والأيام، لدا على الطالب الباحث هو الآخر يجب أن تتوفر فيه بعض الشروط والمهارات حتى يتمكن من إجراء البحث العلمي:

- الصبر والإيمان من أهم الصفات التي يجب توافرها في الباحث، فالكثير من البحوث تتطلب الصبر فالتأني وعدم الاستعجال من لوازم البحث العلمي.[6]

-الرغبة والمقدرة على البحث، إذ يجب أن يكون للباحث الكفاءة والقدرة على التحليل والنقد، خاصة في مجال العلوم القانونية.

---

[1] عصام حسن الدليمي، علي عبد الرحيم صالح، المرجع السابق، ص 23.

[2] سورة طه، الآية 114.

[3] سورة الزمر، الآية 9.

[4] سورة المجادلة، الآية 11.

[5] سورة فاطر، الآية 28.

[6] سهيلة بوخميس: **منهجية إعداد البحث العلمي(تقنيات إعداد البحوث العلمية السداسي الأول)**، قسم العلوم القانونية والإدارية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2020/2019، ص 9.

– حب الإطلاع، بحيث يجب على الباحث أن يكون فضوليا وله الحماس للبحث.[1]

– المعرفة الواسعة لموضوع البحث أو المعرفة الأكاديمية المتخصصة، فالباحث يجب أن يكون له خلفية مسبقة حول الموضوع الذي يريد معالجته.[2]

–المهارات الكتابية إذ يتوجب على الباحث أن يكون ملما باللغة المستخدمة في البحث

– الأمانة العلمية وتجنب السرقة العلمية، وهي أهم السمات التي يجب توافرها في الباحث.[3]

– أن أن يكون للباحث القدرة على تنظيم الوقت، بتخصيص ساعات كافية من وقته من أجل إتمام البحث في المدة المحددة.

المطلب الثاني:

أنواع البحث العلمي

فهم أنواع البحوث العلمية يشكل خطوة أساسية لكل باحث، لأنه يساعده على اختيار الصيغة الأنسب لدراسته، سواء كان هدفه إنتاج معرفة جديدة، أو حل مشكلة واقعية، أو وصف ظاهرة اجتماعية، أو إنجاز عمل أكاديمي يرتبط بدرجات علمية مختلفة (الفرع الأول). كما يبرز جانب آخر لا يقل أهمية، يتعلق بالبحوث الأكاديمية التي تعد ثمرة المسار التعليمي في مراحله المختلفة، وما تحمله من خصائص تميز كل مستوى جامعي عن غيره (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

أقسام البحث العلمي

تنقسم البحوث العلمية إلى عدة أنواع وأقسام وفقا للمنهجية المستخدمة والهدف منها وطبيعة البيانات التي تعتمد عليها، على النحو الآتي:

[1] مسعد عبد الرحمان زيدان، المرجع السابق،ص 95.

[2] أحمد عبد المنعم حسن: **أصول البحث العلمي (الجزء الأول)**، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1996، ص 32.

[3] فايز محمد حسين محمد، المرجع السابق،ص 54.

أولا: البحوث الأساسية *Basic Research*

هي نوع من البحوث موجهة نحو انتاج المعرفة الجديدة، بشكل خاص لتصور وتقديم الرؤى بغض النظر عن التطبيق، وهذا النوع من البحوث هدفه الأساسي هو الإضافة العلمية إلى المعرفة الموجودة.[1]

مثال: بحث في مجال الفلسفة حول دراسة حدود المعرفة الإنسانية في الفكر الحديث.

ثانيا: البحوث الاستكشافية *Exploratory Research*

تعنى هذه البحوث بدراسة موضوع أو إشكالية لم يتم تحليلها، أو نظرا لقلة الدراسات فيها وتسمح باكتشاف مشكلة معينة، بهدف استكشاف خصائص الموضوع المدروس ووضع الأسس لدراسات مستقبلية من أجل اقتراح نظريات وفرضيات البحث، وغالبا ما ترتبط البحوث الاستكشافية بالمنهج الاستقرائي.

مثال: بحث حول وعي الشباب الجزائري بمخاطر الذكاء الاصطناعي على سوق العمل (دراسة استكشافية ميدانية).

ثالثا: البحوث التجريبية *Experimental Research*

يسمى البحث تجريبيا إذا كان يتضمن مواقف يكون فيها متغيرا واحدا يسمى بالمتغير التجريبي، أو هي تلك البحوث التي تعتمد على الملاحظة والتجربة والواقع، ترتبط عادة بالمنهج الاستنتاجي لإعتمادها على البرهنة.[2]

مثال: بحث في مجال علم النفس التربوي حول أثر برنامج تدريبي قائم على مهارات التنظيم الذاتي في خفض مستوى القلق الامتحاني لدى طلاب السنة الأولى جامعي.

[1] محمد عبد العال النعيمي: **طرق ومناهج البحث العلمي**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 34.

[2] محمد عبد العال النعيمي، المرجع السابق، ص 35.

رابعا: البحوث التطبيقية *Applied Research*

وهي بحوث يتم توجيهها نحو هدف عملي، ونحو حل مشكلة فعلية قصد التوصل إلى حل أو تقديم اقتراحات أو توصيات،[1] ويستخدم هذا البحث في جميع المجالات تقريبا، لكن يلاحظ أن استخدامه يكون أكثر شيوعا وفعالية في المجالات العملية التي تهدف إلى حل مشكلات واقعية مباشرة، كالعلوم التربوية والعلوم الاقتصادية.

مثال: بحث حول تطبيق نظام رقمنة الملفات الإدارية في بلدية الجزائر الوسطى

خامسا: البحوث المسحية *Survey Research*

وتبحث هذه البحوث في في وصف الأحداث والعلاقات بين المتغيرات، فتبحث في واقع الحقائق القائمة بدلا من معرفة أسباب حدوثها، وهو أحد المناهج الأكثر استخداما في العلوم الاجتماعية، ويستخدم لاستقصاء آراء أو خصائص أو اتجاهات فئة معينة من الناس في موضوع محدد.[2]

مثال: بحث حول اتجاهات طلبة الجامعات الجزائرية نحو استخدام التعليم الإلكتروني بعد جائحة كورونا (دراسة مسحية ميدانية).

الفرع الثاني:

البحوث الأكاديمية *Academic Research*

البحوث الأكاديمية هي بحوث تصنف على أساس الدرجة العلمية المتحصل عليها، فمصطلح أكاديمي (*Academic*) يطلق للإشارة إلى كل ما يتعلق بالمؤسسات التعليمية والبحثية مثل الجامعات والمعاهد ومراكز البحث، كما يطلق أيضا على الأشخاص فيسمى باحث أكاديمي كالأساتذة الجامعيين، أيضا يطلق على المؤتمرات أو البرامج التعليمية لأنها جزء من التعليم العالي.

[1] إبراهيم بختي: **الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية(المذكرة، الأطروحة، التقرير، المقال) وفق طريق الـ *IMRAD***، الطبعة الرابعة، ب د ن، 2015، ص 4.

[2] محمد عبد العال النعيمي، المرجع السابق، ص 36.

أولا: البحوث الفصلية

البحث الفصلي أو الصفي هو بحث قصير يقوم به الطالب المبتدىء في الدراسات الجامعية خلال السداسي أثناء حصص الأعمال الموجهة، يحاول من خلاله الطالب البحث في موضوع قصير واستيعاب المعلومات المتوفرة فيه،[1] بتكليف وتوجيه من أستاذ المقياس في نطاق مضمون المقياس المقرر عليهم في المحاضرات.

وعليه هو بحث لا يصل لدرجة معالجة فكرة جديدة، ولا يحتوي على إشكالية كبيرة بقدر ما يعتبر بمثابة تدريب للطالب على منهجية البحث، وتعويده على دخول المكتبة من أجل تنمية مهاراته في استخدام المراجع والتعرف على فهارسها،[2] للقيام بالبحوث العلمية الأكثر درجة مستقبلا.

ثانيا: مذكرة التخرج *Graduation Thesis*

وهو بحث علمي أكاديمي يقوم به الطالب في نهاية مرحلة الليسانس بعد إتمامه 3 سنوات من الدراسة، وهو بحث علمي مصغر يعالج موضوعا معينا في مجال تخصصه، الهدف من مذكرة التخرج هو إبراز قدرات الطالب البحثية، والتعرف على كيفية استخدام المراجع وبالخصوص الأمانة العلمية.

ثالثا: مذكرة الماجستير *M.A. Thesis*

وهي عبارة عن بحث علمي طويل نسبيا، أي هو بحث علمي أكاديمي متقدم ومتعمق على مذكرة التخرج، كان موجودا في النظام الكلاسيكي القديم، يناقش هذا البحث أمام لجنة علمية تتكون من مجموعة من الأساتذة من أجل الحصول على شهادة الماجستير، ويجب أن يكون البحث عبارة عن دراسة جديدة وجدية لم يتطرق إليه باحث آخر من قبل، وتصبح بذلك مرجعا علميا لأنها تسجل في المكتبات الجامعية.

---

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات: **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، الطبعة الثامنة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2016، ص 20.

[2] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، ص 30.

رابعا: مذكرة الماستر *Master's thesis*

بحث علمي أكاديمي استحدث في نظام *LMD* وحل محل الماجستير، وهو بحث أكثر دقة من مذكرة التخرج وأكثر حجما، ينجزه طالب فردي أو طالبين في نهاية دراسته في مرحلة الماستر من أجل الحصول على شهادة ماستر في تخصص معين وبعد سنة ونصف من الدراسة، وتهذف هذه المذكرة إلى تطوير مهارات الطالب في البحث العلمي والتحليل، بحيث يقوم بدراسة إشكالية معينة في مجال تخصصه، وبالتالي فهي تختلف عن البحث القصير ومذكرة التخرج، إذ تناقش أمام لجنة علمية مكونة من 3 أساتذة. مختلف الجامعات الكبرى في العالم تعتبر بحث الماستر المقياس الأساسي للتفريق بين الطالب الضعيف والطالب الممتاز الذي أظهر تفوقه العلمي، وقدرته على النقاش وإقناع لجنة المناقشة بأنه جدير بأن يتابع دراساته العليا إلى أن ينال شهادة الدكتوراه.[1]

خامسا: رسالة الدكتوراه *Ph.D thesis*

رسالة الدكتوراه أو الأطروحة هي بحث علمي شامل ومتكامل لنيل أعلى شهادة جامعية تمنحها المؤسسات الجامعية، حامل هذه الشهادة مؤهل علميا وبيداغوجيا للتدريس في الجامعة، فهي بحث أكاديمي علمي متعمق جدا يضيف شيء جديد لتخصص معين، وهي نتاج عمل علمي أصيل ومميز ويكون الابتكار فيه مطلوبا، لنيل شهادة جامعية عليا.[2]

كما أنها بحث طويل ويستغرق وقت أكبر(3 سنوات وما فوق)، وتعتبر بمثابة إسهام جديد للمجال العلمي، تناقش أمام لجنة علمية مكونة من أساتذة في التخصص.

سادسا: المقالات العلمية *Scientific articles or Term Paper*

المقال العلمي هو ورقة بحثية أو بحث قصير يعالج إشكالية قصيرة، أو تقرير مكتوب ينشر في دوريات محكمة، بحيث لا يتجاوز عدد صفحاته 20 صفحة، الباحث صاحب المقال طالبا كان أو

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 22.

[2] إبراهيم بختي، المرجع السابق، ص 16.

أستاذا، يهدف من خلال بحثه للتعريف عن أفكاره العلمية ووجهة نظره في إشكالية عينة من أجل تعميم الفائدة، وغالبا ما تكون – كما ذكرنا- هذه الأوراق البحثية منشورة في المجلات العلمية المحكمة والمتخصصة في مجال معين، أو تكون في شكل مداخلات علمية يتم المشاركة فيها في الملتقيات والتظاهرات العلمية.[1]

سابعا: المطبوعات

وهي عبارة عن محاضرات يقوم بها الأستاذ على شكل بحث علمي، موجة للطلبة بخصوص مقياس معين.

المبحث الثاني:

اختيار الموضوع وتجميع المادة العلمية

مرحلة اختيار موضوع البحث من بين أبرز التحديات التي تواجه الطالب الباحث، إذ يتطلب الأمر معرفة بشروط الاختيار ومبادئه لتفادي الوقوع في إشكالات لاحقة، مما يجعل حسن اختيار الموضوع وصياغة عنوان دقيق خطوة أساسية تنطلق منها عملية البحث (المطلب الأول). وبعد تحديد الموضوع وضبط عنوانه، تبرز أهمية جمع المادة العلمية المرتبطة به، باعتبارها الأساس الذي يقوم عليه أي بحث جامعي، فالمراجع الموثوقة والمتنوعة هي التي توفر للباحث معرفة متكاملة بالدراسات السابقة وتكشف له الفجوات البحثية التي يمكن معالجتها، وهو ما يرتبط بمضمون البحث (المطلب الثاني).

المطلب الأول:

اختيار موضوع البحث وصياغة العنوان

يمثل اختيار موضوع البحث الخطوة الأولى والأكثر حساسية في مسار إعداد أي بحث علمي، إذ تتحدد بناءًا عليه طبيعة الدراسة والمنهج المعتمد ومسار العمل بأكمله. ويواجه الطالب الباحث في هذه المرحلة صعوبات عديدة، غالبا ما ترجع إلى غياب الإلمام بالشروط والمعايير العلمية التي ينبغي مراعاتها أثناء

[1] *Bem, D. J: Writing the Empirical Journal Article. In J. M. Darley & M. P. Zanna (Eds.), The Compleat Academic: A Practical Guide for the Beginning Social Scientist, 2nd edition, Washington, DC:American Psychological Association, 2003, pp. 186–187.*

عملية الاختيار. فعدم وضوح الموضوع أو غياب القناعة به قد يؤديان إلى تعثر البحث وضعف نتائجه. وفي هذا السياق، يبرز الاهتمام بتعريف مرحلة اختيار موضوع البحث (الفرع الأول)، تمهيدا للواجهة الأولى التي تعكس مضمون البحث ألا وهي ضبط العنوان(الفرع الثاني).

الفرع الأول:

مرحلة اختيار موضوع للبحث

اختيار موضوع البحث من أصعب المراحل في إعداد البحوث العلمية بوجه عام، إذ يتوقف عليه نوع الدراسة وطبيعة المنهج وخطة البحث والمراجع،[1] لهذا فغموض الموضوع وعدم استقرار رأي الطالب الباحث على موضوع محدد يحظى باهتمامه، يترتب عليه عدم إلمامه بالموضوع وعدم بذل الجهد المطلوب لتحقيق الغاية المنشودة.

أولا: تعريف مرحلة اختيار موضوع البحث

مما لا شك فيه أن الباحث أثناء اختياره لموضوع البحث، قد يجد بعض الموضوعات التي بطبيعتها مواضيع عادية، ولا يحس أنه سوف يضيف إليها شيء جديد يبحثه فيها، وهناك من المواضيع ما هو جديد، ومنها ما لا يصلح للبحث أصلا، وهناك المواضيع الصعبة التي يصعب مثلا على الطالب في طور الماستر تناولها، تصلح كموضوعات للدكتوراه أكثر منها للماستر، ولهذا يستحسن على الباحث أن يسأل نفسه العديد من الأسئلة قبل أن يقدم على القيام به، وعندما يجد نفسه مستعدا، مع التأكد من توفر المراجع يمكنه البدء في عملية البحث.[2]

واختيار موضوع البحث هو في واقع الأمر من مهمة الباحث وليس المشرف كما يعتقد البعض، ولكنها مهمة بحاجة إلى إرشاد المشرف وتوجيهاته، فلا يمكن للباحث أن يسلك طريق البحث العلمي

[1] فايز محمد حسين محمد، المرجع السابق،ص 57.

[2] حاج شعيب فاطيمة الزهراء: **الأصول العلمية لكتابة البحث القانوني**، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع، السانيا، وهران، 2024، ص 17.

إلا بمساعدة مشرف متخصص في الموضوع الذي اختاره الباحث، وعليه على الباحث أن يدرك منذ البداية بأنه المسؤول الأول والأخير عن البحث حتى في اختياره للأستاذ المشرف.

ثانيا: شروط اختيار الموضوع

مسألة اختيار موضوع للبحث تتحكم فيه العديد من العوامل والمعايير، منها ما هو متصل بالبحث ذاته، ومنها ما هو متصل بالباحث.

1. الشروط الواجب توافرها في موضوع البحث

يشترط في موضوع البحث ما يلي:

– أن يكون محددا تحديدا دقيقا غير عام، فالموضوعات العامة لا تصلح أن تكون محل بحث علمي.

– أن يكون ذا قيمة علمية وعملية، فعلى الباحث الحرص على أن يكون الموضوع جديدا، حتى يكون له إمكانية الابتكار.[1]

– أن تتوفر فيه المراجع والوثائق العلمية، وهو أمر في غاية الأهمية فلا نختار موضوعا فيه ندرة المراجع.

– أن يكون الموضوع يساهم في إضافة علمية جديدة أو تطوير لأفكار كانت قائمة.

– مراعاة المدة المحددة لإنجاز البحث، فعلى الباحث عند اختياره لموضوع البحث أن يأخذ الباحث في الحسبان الوقت فلا يختار موضوعا يستغرق مدة زمنية طويلة وله مدة قصيرة للبحث.

بالإضافة لذلك، ينبغي أن يتوقف الاختيار أساسا على المشاكل الهامة القائمة وليس على الرغبة الشخصية للباحث، والتي تأتي من حيث الأهمية في المرتبة الثانية، ولكن هذا لا يعني إهمال جانب

[1] وإن كان عنصر الجدة لا يعيق تناول بحوث سبق دراستها، لأن البحث العلمي لا يعتبر دوما بحثا جديدا، إذ يستطيع الباحث أن يعيد النظر في أعمال من سبقوه، بشرط أن تكون هناك استقلالية في بحثه عن البحوث السابقة، وأن يظهر ذلك من خلال الأسلوب والمنهجية والنتائج المتوصل إليها.
حاج شعيب فاطيمة الزهراء، المرجع السابق، ص 26.

الاهتمامات الشخصية للباحث، إذ لا أمل في بحث علمي جيد إذا لم تتوفر لدى الباحث الرغبة الحقيقية في دراسة المشكلة.[1]

2. الشروط الواجب توافرها في شخص الباحث

يشترط في الباحث هو الآخر مجموعة من الشروط والتي من أهمها:

– يجب أن يكون الموضوع مناسبا لميولات ورغبات الباحث، فالرغبة النفسية تعتبر شرط ضروري يتوقف عليه نجاح البحث.

– أن يكون الباحث ملما بجميع جوانب موضوع اختياره، وله القدرة الذاتية والاستعداد الكافي من أجل ضمان السير الحسن لعملية إنجاز موضوع بحثه.

– مراعاة الجانب اللغوي، فعلى الباحث اتقان لغة ثانية على الأقل من أجل دراسة الموضوع، فهناك مواضيع تتطلب الدراسات المقارنة وتتطلب من الباحث أن يجيد العديد من اللغات الأجنبية.

– مراعاة القدرات المالية للباحث فعليه اختيار ما يتماشى ووضعه المادي، أو قدرته الاقتصادية فبعض البحوث تتطلب التنقل للحصول على المعلومات، أو شراء مراجع ومصادر تكون باهضة الثمن.

– مراعاة الجانب المهني، فمن ضمن شروط الواجب اخدها في الاعتبار أن يختار الباحث موضوعا متعلقا بمهنته إذا كان موظفا مثلا، فالموظف في الإدارة مثلا من الأولى اختيار موضوع في مجال وظيفته.

الفرع الثاني:

مرحلة صياغة وضبط العنوان

مما لا شك فيه أن أي بحث علمي يقرأ من عنوانه، لهذا على الباحث أن يحسن اختيار أو ضبط العنوان، فبعد اختيار الموضوع يتم تحديد العنوان من قبل الباحث لا قبله، إذ من الأخطاء الشائعة لدى

[1] أحمد عبد المنعم حسن، المرجع السابق، ص 32.

الكثير من الطلبة الباحثين، أن يبدأ بصياغة العنوان بلا فكرة مسبقة، ومن هنا فإن صياغة العنوان صياغة صحيحة، تستلزم أن يبدأ الباحث بفكرة معينة ثم يصيغها في صورة معبرة وواضحة.[1]

العنوان هو الدليل الخارجي عن جوهر الموضوع، فهو من يدل القاريء على ما يحتويه البحث، لدا ينبغي أن تتوفر فيه هو الآخر مجموعة من الشروط، على النحو الآتي:

- أن يكون محددا، دقيقا وجامعا مانعا لموضوع البحث.
- أن يكون موجزا غير طويل لكن في نفس الوقت شامل ومعبر على الموضوع أو المحتوى، ومستوعبا لجميع تفاصيل الموضوع.
- أن تكون لغته سليمة، فلا توجد مصطلحات تحمل أكثر من معنى.
- الإطار الجغرافي للبحث، فبعض البحوث تتطلب توضيح مكان التطبيق أو التجريب.
- تحديد الإطار الزمني خاصة الدراسات والبحوث التي تكون محصورة خلال فترة زمنية معينة.
- تجنب الغموض في صياغة العنوان.

المطلب الثاني:

البحث عن المادة العلمية

بعد تحديد موضوع البحث وضبط إشكاليته، يصبح جمع المادة العلمية خطوة ضرورية تشكل الأساس الذي يقوم عليه البناء المعرفي للبحث؛ فالمراجع والمصادر هي التي تمنح الباحث القدرة على فهم خلفيات الموضوع، واستيعاب الدراسات السابقة، وتحديد الفجوات البحثية التي يمكن أن يسهم في سدها. ويقتضي هذا العمل التعرف على مفهوم المادة العلمية وأهميتها(الفرع الأول)، ثم الإلمام بطرق الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة، سواء التقليدية أو الحديثة، مع ضرورة تحري الدقة في اختيار المراجع الملائمة والموثوقة لضمان نتائج علمية سليمة (الفرع الثاني).

[1] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، ص 78.

الفرع الأول:

مفهوم المادة العلمية وأهميتها

لما نبحث عن مراجع لموضوع بحثنا، معنى ذلك إسناد هذا البحث إلى معطيات علمية مهمة تمنحه المصداقية والجدية، كما تعبر عن شخصية الباحث العلمية وقدرته على متابعة المستجدات، فكيف يمكننا تعريف المادة العلمية؟

أولا: تعريف المادة العلمية *Scientific material*

المادة العلمية هي كل المراجع *References* والمصادر *Sources* التي تحتوي على المعلومات والمعارف ذات الصلة بموضوع البحث، والتي يعتمد عليها الباحث في توثيق المعلومات والحقائق التي يقدمها في بحثه وتشمل الكتب، المقالات، المذكرات، الرسائل، المراجع الإلكترونية وكل ما له صلة بموضوع البحث.

ويستخدم الباحث المادة العلمية بقصد تأكيد نتائجه وملاحظاته العلمية، خاصة الباحث في تخصص العلوم القانونية مع بيان نقاط الاختلاف أو التناقض فيما بينها، فالمراجع إذن هي وسيلة للباحث وأداته التي لا يمكن أن يقوم البحث بدونها، بحيث تعتبر المعلومات المجمعة ركيزة الباحث الأساسية، فكلما جمع معلومات أكثر وبنوعية مميزة، كلما تمكن من تغطية بحثه بكل فروعه ونقاطه،[1]

وعلى الطالب الباحث أن يتبع منهجية وخطوات معينة في جمعه للمراجع والمصادر تتمثل فينقطتين أساسيتين هما:

– أن يبدأ بالمراجع العامة التي تحتوي على موضوعه، ثم المراجع المتخصصة حتى يفهم أصل الموضوع.

– مراعاة المراجع الحديثة أي الطبعات الجديدة والمنقحة.

لكن أول سؤال يتبادر لذهن الباحث هو كيف يبدأ في جمع المعلومات من المادة العلمية؟

[1] حاج شعيب فاطيمة الزهراء، المرجع السابق، ص 34.

ثانيا: كيفية جمع المعلومات من المادة العلمية

يمكن للباحث الحصول على المادة العلمية من وسائل وطرق متعددة، على الباحث فقط اختيار واحد منها أو أكثر حسب ما يتناسب وموضوع بحثه، فبالإضافة إلى البحث في المكتبات التقليدية سواء العامة أو الخاصة، أو المكتبات الجامعية وحتى المعارض، هناك وسائل أخرى إذا ما تعلق الأمر بالدراسات الميدانية، وتتمثل هذه الوسائل في:

1. المقابلات *The interview*

المقابلة هي تلك المحادثات التي يقوم بها الباحث بهدف الحصول على المعلومات، وتتم بين الباحث وشخص آخر قد يكون مدير أو مسؤول، موظف، عامل، أو حتى آراء الجمهور من أجل جمع معلومات لموضوع البحث، ولا شك أن المقابلة في مجال العلوم القانونية لرجال القضاء مثلا أو الفقه أو المحامين، تساهم كثيرا في معرفة المشكلات العملية التي تثيرها النصوص القانونية، أو تنفيذ القاعدة القانونية.[1]

ويمكن تقسيم المقابلة إلى:

- المقابلة الشخصية وجها لوجه
- المقابلة الهاتفية
- المقابلة الحاسوبية عبر البريد الإلكتروني
- المقابلة المتلفزة عبر أجهزة الإتصال السلكية واللاسلكية.

2. الاستبيان *Questionnaire*

وهو بمثابة استمارة بها مجموعة من الأسئلة المتنوعة تتعلق بموضوع البحث، من أجل الإجابة على الاستفهامات من قبل جميع الفئات من أجل جمع معلومات حول موضوع معين في البحوث المسحية، يرسل عبر البريد الالكتروني إلى الفئات المستهدفة، أو يحمله الباحث بنفسه إلى الأشخاص المعنيين.[2]

[1] نفس المرجع، ص 35.

[2] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 67.

من المميزات الاستبيان أنه يمكن إيصاله لأكبر عدد من الأشخاص، حتى الأشخاص الذين يصعب الوصول إليهم، كما يسهل عملية تحليل النتائج وقياس وجهة نظر مجتمع الدراسة،[1] غير أنه هناك بعض العيوب فنسبة كبيرة من الاستبينات التي ترسل عبر البريد الالكتروني، لا تعود للباحث لأن الكثير من الأشخاص لا يحبذ الإجابة عليها كتابيا، الأمر الذي يؤدي لعدم الحصول على العينات المطلوبة.[2]

3. الملاحظة

أو المشاهدة الحسية لأحداث مثلا ومتابعة سيرها بطريقة علمية، إذ تعرف الملاحظة بأنها توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة من أجل جمع البيانات وتسجيلها، وتعتبر الملاحظة من أفضل الطرق المباشرة في دراسة إشكاليات البحث، ولا تعتمد كثيرا على الاستنتاجات، مما يسمح الحصول على المعلومات بسهولة، وتستخدم عند استحالة الحصول على المعلومات عن طريق المقابلات والاستبيانات.[3]

4. التقارير والإحصاءات

قد يحتاج الباحث إلى جمع المعلومات من الإحصاءات والتقارير الرسمية، لأن طبيعة المعلومات مستقاة من نشاط المؤسسة كإحصائيات البيع أو من ملف الزبائن، أو يحصل عليها من ديوان الإحصاء أو التقارير والتي تعد مجموعة من النتائج خلال فترة زمنية معينة تحتوي على معدلات ونسب، كالهيئات الرسمية كمراكز التوثيق، أو الغرف التجارية أو الصناعية.[4]

أما عن كيفية البحث، بطبيعة الحال الرجوع للفهرس في الكتب العامة للبحث عن موضوع بحثنا، أما المراجع المتخصصة فلابد من قراءتها كاملة.

---

[1] إبراهيم بختي، المرجع السابق، ص 13،14.

[2] عصام حسن الدليمي، علي عبد الرحيم صالح، المرجع السابق، ص 93.

[3] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 82.

[4] إبراهيم بختي، المرجع السابق، ص 13.

الفرع الثاني:

أنواع المادة العلمية القانونية

تتعد المراجع والمصادر في مجال العلوم القانونية، لهذا يجب على الطالب الباحث الإلمام بجميع المواد العلمية في مجال تخصصه ومعالجتها، وذلك وصولا لمعلومات بحثه بسرعة وبأقل جهد ووقت، وهي تتمثل في:

– **المعاجم والقواميس:** وهي كتب تستخدم لتوضيح معنى ومفهوم كلمة معينة، مما يسهل على الباحث أن يتعرف على المعنى الصحيح والدقيق للكلمة أو المصطلح، الفرق بينهما هو أن المعاجم أكثر شمولية من القواميس إذ تحتوي على معلومات موسعة حتى أصل وتاريخ المصطلح، في حين القاموس يقدم فقط شرح بسيط من أجل توضيح الفهم.

– **الموسوعات:** وهي كتب تحتوي على مواضيع مختلفة ومعلومات شاملة، فهي أبحاث مطولة في شتى المجالات فقد نجد موسوعة في الطب، الفنون، الأدب وحتى القانون مثل موسوعة Dalloz التي تتناول جميع فروع القانون.

– **الكتب القانونية:** تعتبر الكتب القانونية المصدر والمرجع الأول لسائر المراجع الأخرى، وهي تلك المؤلفات التي تتناول القوانين والتشريعات والأنظمة القانونية، سواء كانت تحليلية أو تفسيرية، وتشمل القوانين المدنية، الجنائية، التجارية، والدولية، بالإضافة إلى الفقه القانوني والأحكام القضائية.

وتنقسم الكتب القانونية إلى كتب عامة ومتخصصة؛ فالعامة تتناول موضوع معين بشكل عام أما المتخصصة فهي تتخصص في موضوع ما.

مثال:

كتاب حول **النظرية العامة للجريمة** هو كتاب قانوني عام يتناول الجريمة بصفة عامة، أما المتخصص فقد نجد كتاب حول **جريمة الإتجار بالبشر** أو **الجريمة الإلكترونية**، هذه الكتب تتناول جريمة محددة بذاتها، فهي متخصصة أكثر.

وينطبق ذلك أيضا حتى على المراجع باللغة الأجنبية:

ففي الفرنسية نجد: *Les ouvrages généraux* و *Les ouvrages spéciaux*

وفي اللغة الإنجليزية نجد: *General works* و *Special works*

– **المذكرات والرسائل العلمية:** وهي البحوث الأكاديمية والدراسات العلمية العليا التي تقدم من أجل الحصول على درجة علمية عليا، وتشمل مذكرات الماجستير والماستر، ورسائل الدكتوراه، وأبحاث الترقية الخاصة بسلك الأساتذة الجامعيين، إذ تعتبر مراجع قانونية ثرية بالمعلومات المتخصصة جدا، تحمل دائما عنصر التجديد في المسائل القانونية.[1]

– **المقالات القانونية:** وهي أبحاث قصيرة تنشر في المجلات العلمية والدوريات القانونية المتخصصة، تصدر عن كليات الحقوق أو مراكز البحث القانوني والمخابر والجمعيات القانونية، فهي بحوث علمية محكمة من قبل عدة متخصصين.

– **النصوص القانونية:** وتمثل النصوص القانونية الجزء التشريعي من المراجع، وتشمل الدستور، القوانين العضوية والعادية، الأوامر، المراسيم التنفيذية والتشريعية وحتى القوانين المقارنة، وعلى الباحث أن لا يستند في بحثه على نص قانوني قد تم إلغاؤه، إلا إذا أشار في بحثه على الإلغاء أو التعديل، لأن ذلك يعتبر خطأ جسيما قد يقع فيه الكثير من الطلبة الباحثين.

– **الأحكام والقرارات القضائية:** تمثل الأحكام والقرارات القضائية القسم العملي المرتبط بالجانب النظري من البحث القانوني، والتي لها علاقة بموضوع البحث، وتعتبر في غاية الأهمية إذ يرجع إليها الباحث من أجل تدعيم بحثه بالجانب القضائي، وهي تشمل الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية، وقرارات المجالس والمحكمة العليا بالنسبة للقضاء العادي، والأحكام الصادرة عن المحاكم الإدارية وقرارات مجلس الدولة بالنسبة للقضاء الإداري.

[1] حاج شعيب فاطيمة الزهراء، المرجع السابق، ص 41.

– **المداخلات:** وهي مداخلة الباحثين في اللقاءات العلمية، التي تتمثل في الملتقيات والمؤتمرات العلمية والندوات المتخصصة، حيث غالبا ما يشارك في هذه اللقاءات أساتذة وباحثين وخبراء ومفكرين أكثر دراية وتخصص، يقدمون أبحاثهم في شكل أوراق بحثية أو مقالات علمية.[1]

– **المراجع الإلكترونية:** فكما نجد المراجع الورقية هناك المراجع الإلكترونية على شبكة المعلومات الالكترونية (الانترنت)، وهي من أحدث وأسرع مصدر للمعلومات يمكن للطالب الباحث اللجوء إليها، نظرا لتعددها وتنوعها إضافة للتخصص وانتشارها الواسع عبر العالم، فنجد:

– المواقع الأكاديمية: وهي مواقع الجامعات أو المؤسسات العلمية أو مراكز البحث.

مثلا:

Dspace Tlemcen أو *Dspace Bejaia*

– الكتب الالكترونية: وهي سهلة الإطلاع ويمكن الرجوع إليها في أي وقت.

وبما أن الانترنت أصبحت اليوم من أهم موارد المعلومات حاليا، هذه بعض أهم وأشهر محركات البحث الإلكتروني والتي يمكن للطالب الباحث اللجوء إليها، إذ تحتوي على آلاف الكتب والمقالات في مختلف التخصصات وأغلبها يمكن تحميله بشكل مجاني باللغة العربية والأجنبية، وهي:

- *Google Scholar : https://scholar.google.com/schhp?hl=ar*
- *FreeFull PDF : https://www.freefullpdf.com/*
- *WorldCat : https://search.worldcat.org/*
- *Kotobgy : https://www.kotobgy.com/*
- *Refseek : https://www.refseek.com/*

[1] حاج شعيب فاطيمة الزهراء، المرجع السابق، ص 44.

الفصل الثاني:

إعداد محتوى البحث العلمي

وتنظيمه

الفصل الثاني:

إعداد محتوى البحث العلمي وتنظيمه

الاطلاع المنهجي على المصادر، وفهم مضمونها، واستيعاب ما تقدمه من أفكار ونقاشات علمية، يعد خطوة محورية للانتقال من مجرد اختيار الموضوع إلى التأسيس العلمي له، فانتقال الطالب الباحث من مرحلة جمع المادة العلمية إلى مرحلة أكثر عمقا تتمثل في القراءة المنظمة وتحليل المراجع بهدف بناء قاعدة معرفية متينة حول موضوع دراسته.

ومن هذا المنطلق، يتناول هذا الفصل الجوانب المرتبطة بعملية القراءة وجمع المعلومات، بمختلف مراحلها ومستوياتها، وما تقتضيه من شروط وضوابط لضمان فعاليتها ونجاحها في توجيه الباحث نحو إدراك أعمق لموضوع دراسته (المبحث الأول)، لينتقل إلى مرحلة أخرى لا تقل أهمية تتمثل في تصميم البحث وصياغة إشكاليته بطريقة دقيقة ومحددة، باعتبارها البوصلة التي توجه الدراسة وتضبط حدودها ومجالاتها (المبحث الثاني). وبذلك يجمع هذا الفصل بين الجانبين المعرفي والمنهجي، ليؤسس للمرحلة اللاحقة المتمثلة في الشروع في تحرير البحث وصياغة نتائجه.

المبحث الأول:

القراءة وجمع المعلومات

تعتبر مرحلة القراءة وجمع المعلومات إحدى الركائز الأساسية في إعداد البحث العلمي، فهي التي تمكن الطالب الباحث من بناء قاعدة معرفية راسخة حول موضوعه وفهم ما كتب فيه.كما تمثل هذه المرحلة حلقة الانتقال من مجرد اختيار الموضوع إلى الشروع الفعلي في دراسة عناصره ومكوناته، وذلك من خلال الاطلاع المنتظم على المراجع، وتحليل محتواها، واستيعاب ما تقدمه من أفكار ومعطيات. ويقوم هذا المسار على الالتزام بأسس القراءة بمختلف أنواعها والشروط التي تضمن فعاليتها (المطلب الأول)، مما يسمح لاحقا بصياغة إشكالية وضع خطة للدراسة (المطلب الثاني).

المطلب الأول:

مرحلة القراءة

مرحلة القراءة من المراحل الأساسية في إعداد البحث العلمي، إذ تأتي مباشرة بعد جمع المادة العلمية، ليبدأ الباحث في استكشاف محتوى المراجع والوثائق وتحليل ما تتضمنه من معلومات ومعطيات. وتمكّنه هذه العملية من بناء فهم شامل ومتعمق لموضوع بحثه. وهذا من خلال جانبين متكاملين يخصان طبيعة القراءة في بعدها العملي (الفرع الأول)، وعلى الضوابط المنهجية التي تكفل فعاليتها بما يضمن تحقيق أقصى استفادة من هذه المرحلة (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

أنواع القراءة

وخلال عملية القراءة يجب على الباحث البدء بالمراجع والمصادر الأكثر دقة واتصالا بموضوع البحث، ويتم ذلك على ثلاث (3) مراحل أساسية:

أولا: القراءة السريعة

وتسمى أيضا القراءة الاستطلاعية أو الاستكشافية، وهي تلك القراءة الخاطفة والكاشفة على فهارس المراجع والمصادر، من خلال الإطلاع على العناوين الرئيسية أو العريضة للموضوع دون التعمق

في الموضوع، أي أن الباحث يتصفح المحتوى العلمي بطريقة سريعة وقراءة الملخص، لاستخلاص المعلومات الأساسية دون التعمق بكل التفاصيل، وتصنيفها إلى مراجع عامة ومراجع متخصصة.

تهدف هذه القراءة إلى تحديد مدى ارتباط المرجع بموضوع البحث، من خلال التقييم والتأكد من مدى صحة المعلومات الواردة فيه، وهي قراءة لا تتطلب الكثير من الوقت لأنها مجرد قراءة تمهيدية سريعة مقارنة بباقي أنواع القراءة.[1]

ثانيا: القراءة العادية

وتتركز هذه القراءة حول المعلومات التي تم اكتشافها من خلال القراءة السريعة، فيقوم الباحث هنا بالقراءة بهدوء وبعمق، من أجل الوصول إلى نتائج واستخراج الأفكار والحقائق.

ويقوم الباحث في القراءة العادية بعملية موازنة بين الفهم والاستيعاب، ودون تسرع أو تعمق مفرط بحيث يهدف هذا النوع من القراءة إلى الاطلاع على المرجع بأكمله دون الدخول في التفاصيل الدقيقة للموضوع، من خلا مراجعة العناوين وقراءة الفقرات الأساسية، مع التركيز على الأجزاء الأكثر أهمية لموضوع البحث.[2]

ثالثا: القراءة المتعمقة

وهي قراءة تحليلية متأنية للمراجع والمصادر والوثائق العلمية، تهدف إلى الفهم الدقيق والمتعمق للأفكار والنظريات والمفاهيم الواردة فيها، وهذا بقراءتها مرات عديدة ومتعددة.

في هذه المرحلة، يركز الباحث على قراءة المحتوى بشكل تفصيلي، مع تحليل الحجج والأدلة المقدمة، ومقارنة الأفكار بغيرها من الدراسات السابقة، والتفكير النقدي في مدى موثوقيتها واتساقها مع موضوع البحث، وبالتالي فإن الباحث من خلال القراءة العميقة يقوم بتدوين الملاحظات، وتلخيص النقاط الرئيسية، واستخراج الاقتباسات المهمة التي يمكن استخدامها لاحقا في البحث، كما تساعده هذه

[1] بوخميس سهيلة، المرجع السابق، ص 55.

[2] حاج شعيب فاطيمة الزهراء، المرجع السابق، ص 48.

القراءة أيضا، على بناء فهم قوي وربط المعلومات الجديدة بمعرفته السابقة، تمهيدا لإعداد خطة للبحث والانطلاق في مرحلة الكتابة.[1]

الفرع الثاني:

شروط وضوابط القراءة

لكي تكون القراءة ناجحة يتطلب ضرورة توفر جملة من الشروط والقواعد التي يجب على الباحث مراعاتها والمتمثلة في:

- القراءة الشاملة لجميع المراجع والمصادر والمتعلقة بموضوع البحث.
- أن تكون عملية القراءة منظمة ومرتبة لا ارتجالية وعشوائية.
- التركيز العالي والاستعداد الجيد للقراءة، بتخصيص وقت كاف ومناسب وهاديء للقراءة.
- اختيار المكان والزمان المناسبين لعملية القراءة، باختيار الأماكن المريحة والهادئة للقراءة، وتجنب القراءة أثناء مرور الباحث بأزمات صحية أو نفسية.
- القراءة بفهم وتأن وإدراك، فالرغبة في القراءة عامل مهم وجوهري للإبداع والتميز.
- أن يكون الباحث قادرا على النقد والتحليل حتى تكون قراءته فعالة ومجدية.
- إعطاء الأولوية للمصادر الأصلية وتقديمها على المراجع الثانوية.
- التركيز على المراجع والمصادر الأكثر حداثة.
- وفي مجال العلوم القانونية، يجب أن تكون القراءة الأولية للنصوص القانونية، ثم الآراء الفقهية والأحكام والقرارات القضائية، ذلك لأن إرادة المشرع تسموا على أي إرادة أخرى.
- تجنب المراجع التي تحتوي على معلومات مكررة أو منقولة من مصادر أخرى.

المطلب الثاني:

تصميم البحث العلمي

وضع خطة للبحث وتحديد إشكالية الدراسة، هي المشكلة التالية لمرحلة القراءة التي تواجه الباحث في تنفيذ البحث، إذ لا يمكنه وضع خطة مبدئية إلا إذا كان ملما بجميع جوانب الموضوع. وتعكس هذه

[1] بوخميس سهيلة، المرجع السابق، ص 56.

المرحلة الجانب التنفيذي للمراحل السابقة في إطار أولي للبحث، فالقاريء للبحث لا يطلع على المراحل التي سبقت، وإنما يجد أثرها في الإشكالية (الفرع الأول) والخطة التي قدمها الباحث في بحثه (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

تحديد إشكالية البحث العلمي

تعتبر المشكلة البحثية أو الإشكالية خطوة هامة من خطوات إعداد البحث العلمي، فهي تمثل دورا هاما في اختلاف الأبحاث العلمية عن بعضها البعض، وعلى الرغم من أن الاكتشافات الجديدة التي تتم كل يوم تفتح إمكانيات لا حدود لها بالنسبة للمزيد من الأبحاث والدراسات، إلا أن اختيار مشكلة مناسبة للبحث، تعتبر من المهام الصعبة التي تواجه الباحث، فما المقصود بمشكلة البحث؟

أولا: مفهوم إشكالية البحث العلمي *Problem of research*

مشكلة البحث أو الإشكالية *Problematic* هي السؤال الذي تنطلق منه الدراسة، أي ذلك الانشغال الفكري أو البحثي الذي يثور في ذهن الباحث ويحتاج إلى تحليل بهدف الإجابة عنه،[1] ولا يوجد بحث من دون إشكالية، وبالتالي هي أساس البحث العلمي، لهذا من الواجب تحديد المعنى الدقيق لها بالتعرض للمفاهيم اللغوية والاصطلاحية.

1. تعريف إشكالية البحث العلمي

الإشكالية لغة: هي الأمر الصعب الملتبس والمشتبه.

الإشكالية اصطلاحا: هناك العديد من التعريفات، فالبعض يعرفها على أنها عبارة عن موقف علمي، أو علاقة علمية، أو مفهوم يحتاج إلى البحث والدراسة، للوقوف على المقدمات والعلاقات والنتائج، من أجل الوصول إلى حقائق جديدة، وتعرف أيضا، بأنها تساؤل يدور في ذهن الباحث حول موضوع غامض يحتاج إلى تفسير.[2]

---

[1] عصام حسن الدليمي، علي عبد الرحيم صالح، المرجع السابق، ص 43.

[2] بن عزة أمال: **منهجية إعداد بحث علمي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتاب القانوني، بودواو، بومرداس، الجزائر، 2023، ص 27.

من خلال التعريفين يمكن القول بأن الإشكالية هي ظاهرة تحتاج إلى دراسة وتحليل، من أجل فهمها بشكل أعمق وإيجاد حلول لها أو إزالة الغموض عنها، ومنه نستنتج أن مشكلة البحث تزول بتفسيرها وإيجاد حل لها.

2. الخطوات والقواعد الأساسية لتحديد إشكالية البحث العلمي

لتحديد إشكالية البحث هناك بعض الخطوات والقواعد على الباحث اتباعها تتمثل في:

– ضرورة إحساس الباحث بوجود مشكلة أو موقف أو لظاهرة تستحق البحث والدراسة، وهو من أولى الخطوات في تحديد إشكالية البحث، مما يدفعه إلى تطوير البحث.

– تحليل الإشكالية وتحديدها بشكل دقيق، وهذا من خلال تحديد العوامل المعنية التي تسبب الصعوبة، عن طريق تحليل الموقف العام لها.

– القراءة الواسعة للمراجع المتعلقة بموضوع البحث والتي قد تثير لدى الباحث مجموعة من التساؤلات.

– الخبرة العلمية للباحث، فبعض الإشكاليات تبرز لدى الباحث من خلال خبرته العلمية، كالموظف مثلا. [1]

ثانيا: شروط تحديد إشكالية البحث وطرق صياغتها

لصياغة الإشكالية هناك بعض الشروط والمواصفات المتمثلة في:

– أن تكون دقيقة وواضحة تغطي جميع عناصر البحث.

– أن لا تكون عامة ومتشعبة يصعب الإلمام بها، بل محددة تسهل دراستها.

– الإيجاز وفي نفس الوقت تعكس أهمية الموضوع مما يجعل القاريء متشوقا لمعرفة الإجابة.

– أن تكون ذات قيمة علمية، بحيث تمثل دراستها إضافة علمية.

– أن تكون سارية المفعول، بمعنى أنها لا تزال قائمة وأثرها مستمر.

[1] عصام حسن الدليمي، علي عبد الرحيم صالح، المرجع السابق، ص 43.

– أن تكون قابلة للبحث بتوافر المعلومات والتسهيلات التي يحتاجها الباحث.[1]

ثالثا: طرق صياغة إشكالية البحث

سبق وذكرنا أن الإشكالية هي تساؤل يسعى الباحث للإجابة عليه، هذا السؤال عادة ما يكون في شكل سؤال رئيسي، لكن هناك صياغات أخرى:

– سؤال رئيسي وأسئلة فرعية:

مثلا: السؤال الرئيسي؟ ثم نقول وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الآتية:

–.....؟

–.....؟

– صيغة المقارنة: نستعمل أسلوب الدراسات المقارنة عند صياغة السؤال.

– تحديد الإطار الزماني أو المكاني: فهنا يختار الباحث مثلا فترة زمنية من أجل دراسة الموضوع، أو يحدد دولة معينة أو مؤسسة بذاتها.

الفرع الثاني:

تقسيم موضوع البحث العلمي (وضع خطة)

خطة البحث هي الإطار المنهجي والعلمي الذي من خلاله سيقوم الباحث بدراسة موضوعه، وهي بمعنى أدق هيكل البحث بحيث تحدد معالمه تحديدا دقيقا، والبحث من دون خطة سابقة ومدروسة بدقة وعناية هو مضيعة للوقت وتبديد للجهد، فالخطة هي رسم صورة كاملة عن البحث وكل عنصر فيها يكمل جانبا من جوانب تلك الصورة.

أولا: شروط تقسيم موضوع البحث العلمي

حتى يقوم الباحث بتقسيم بحثه لابد من مجموعة من الشروط:

– أن يبدأ الباحث من الفكرة العامة للموضوع، فلا يمكن الإنطلاق من دون تمهيد مسبق.

[1] بن عزة أمال، المرجع السابق، ص 38،37.

– أن تشمل الخطة جميع عناصر الموضوع.

– أن يكون كل عنوان من عناوين الخطة منسجما مع الموضوع، مع تفادي التكرار.

– مراعاة التوازن أثناء التقسيم في المحتوى والحجم، أي ضرورة وجود نفس التقسيم في الباب الأول أو الفصل الأول في الباب الثاني أو الفصل الثاني، وكذلك الحجم فلا يكون مثلا فصل أكبر من فصل بفارق يتجاوز 10 صفحات وما فوق.

– ترابط الأقسام والعناوين فيما بينها، بحيث إذا ما حذفنا أحد العناصر ظهر الخلل.[1]

ثانيا: كيفية تقسيم موضوع البحث

تعتبر هيكلة الموضوع وتخطيطه بمثابة البناء الهيكلي للبحث، وعلى هذا الأساس لابد من مراعاة بعض القواعد عند التقسيم. ومن المتفق عليه، أن عملية التقسيم لابد أن تكون ثنائية طبقا لمنهج التقسيم الثنائي لخطة البحث، ولكن هذا لا يمنع من وجود منهج آخر يكون فيه الباحث حرا عند تقسيم موضوعه، وفيما يلي سنوضح صور مناهج تقسيم خطة البحث:

1. التقسيم الثنائي (المنهج الفرنسي *French Method*)

يمتاز التقسيم الثنائي في البحث العلمي حسب المنهج الفرنسي بالدقة، بحيث أنه يؤدي إلى توازن هيكل البحث وتنفيذه من ناحية الكم والكيف،[2] وطبقا لهذا المنهج، يجب تقسيم موضوع البحث إلى قسمين، وكل قسم إلى بابين، وكل باب إلى فصلين، وكل فصل على مبحثين، وكل مبحث إلى مطلبين، وكل مطلب إلى فرعين، وكل فرع إلى أولا وثانيا، ويتم تقسيم أولا وثانيا إلى 1 و 2، بحيث تكون الخطة الثنائية للبحث في طور الماستر على الشكل التالي:

[1] حاج شعيب فاطيمة الزهراء، المرجع السابق،ص 57،58.

[2] فايز محمد حسين محمد، المرجع السابق، ص 69.

الفصل الأول

المبحث الأول

المطلب الأول

المطلب الثاني

المبحث الثاني

المطلب الأول

المطلب الثاني

الفصل الثاني

المبحث الأول

المطلب الأول

المطلب الثاني

المبحث الثاني

المطلب الأول

المطلب الثاني

2. التقسيم الحر (المنهج الأنجلو أمريكي *Open Method*)

ويقوم الباحث طبقا للمنهج الحر، بوضع خطة لموضوع البحث مفتوحة بحيث لا يلتزم بتقسيم معين ثنائي أو ثلاثي، بل يقوم فقط بتحديد الخطوط الأساسية للبحث، ثم معالجة كل موضوع في باب أو فصل أو مبحث، لذا فقد نجد أن البحث يحتوي على أربعة أو خمسة فصول لأن عددها غير محدد.[1]

[1] فايز محمد حسين محمد، المرجع السابق، ص 71.

وفي اعتقادنا تبقى الخطة الثنائية هي الخطة الأنسب في مجال العلوم القانونية، فمقتضيات التوازن التي سبق وأن أشرنا إليها تفرض على الطالب مراعاة التوازن الكمي والكيفي، كما على الطالب أن يعلم أن خطة البحث تبقى في تغير مستمر طالما لم ينتهي من تحرير بحثه، فهي نتاج التطور الفكري للباحث عبر مراحل البحث المختلفة.

المبحث الثاني:

الكتابة الأولية للبحث ومعايير النزاهة العلمية

بعد أن يضع الباحث التصميم الأولي لخطته البحثية، تبدأ مرحلة الكتابة باعتبارها المحطة التي يترجم فيها جهده العلمي إلى صياغة واضحة ومنظمة تعكس شخصيته الفكرية وتبرز نتائج عمله. فالكتابة ليست مجرد خطوة تقنية، بل هي أداة لبناء المعرفة وإبراز القيمة العلمية للبحث، مما يستوجب الالتزام بأسس منهجية دقيقة في تحرير المحتوى وصياغته (المطلب الأول)، إضافة إلى التحلي بأخلاقيات النزاهة العلمية التي تعد أساس الثقة في البيئة الأكاديمية، خاصة في ظل التحديات التي فرضها التطور التكنولوجي واعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي (المطلب الثاني).

المطلب الأول:

الكتابة والتحرير

تمثل مرحلة الكتابة والتحرير خطوة حاسمة في إعداد البحث العلمي، إذ ينتقل فيها الباحث من جمع المعلومات إلى تنظيمها وصياغتها في شكل علمي متماسك. وفي هذه المرحلة يصبح لزاما عليه ترتيب ما جمعه من أفكار وبيانات، وتخزينها بطريقة منهجية تسهل الرجوع إليها عند الشروع في كتابة البحث (الفرع الأول)، ثم تحري الدقة في توثيق المراجع والاستشهاد بالدراسات السابقة، مع احترام قواعد الشكل والمحتوى التي تعكس الطابع العلمي للبحث، والالتزام بقواعد ومعايير الكتابة الأكاديمية التي تضمن وضوح البحث وجودته ومصداقيته (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

طرق تخزين المعلومات

يقوم الطالب الباحث بتخزين وتنظيم المعلومات بطريقة فعالة لضمان سهولة استرجاعها، وتجنب فقدانها أو نسيان مصادرها، تمهيدا لعملية الكتابة وصياغة البحث وإخراجه في شكله النهائي، وهذا لا يكون إلا بطريقتين هما:

أولا: الطريقة الورقية التقليدية

وهنا يقوم الباحث بتدوين الأفكار والملاحظات حول موضوع بحثه بشكل ورقي، وهي الطريقة التقليدية الشائعة لدى أغلب الباحثين، فرغم التطور التكنولوجي وظهور أساليب التخزين الرقمي، إلا أن الكتابة على الورق لازالت تحتفظ بمكانة مهمة في البحث العلمي، من حيث سهولة التدوين وتجنب المخاطر التقنية.[1]

ويوجد العديد من الأساليب للتدوين أو التخزين الورقي، كطريقة البطاقات وهي بطاقات سميكة الحجم مخصصة للبحوث والمعلومات، أو طريقة الملفات وهي عبارة عن غلاف من الورق المقوىفيخصص الباحث ملفا لكل جزء من البحث.[2]

ثانيا: الطريقة الرقمية

ويتم تخزين المعلومات عن طريق ملفات الوورد *Word* و *PDF* على جهاز الحاسوب (الكمبيوتر)، بحيث تمكن الباحث من حفظ المعلومات بطريقة منظمة وآمنة. فهذه الملفات تسمح له بترتيب البيانات وتصنيفها داخل مجلدات يسهل الوصول إليها لاحقا دون الخوف من ضياعها. كما توفر إمكانية التعديل السريع؛ إذ يمكن للباحث حذف بعض المعلومات غير الضرورية، أو إضافة ملاحظات جديدة، أو إعادة صياغة محتوى معين بسهولة، وهو ما يجعل عملية إدارة المعلومات أكثر مرونة وكفاءة أثناء إعداد البحث العلمي.

---

[1] بوخميس سهيلة، المرجع السابق، 58.

[2] حاج شعيب فاطيمة الزهراء، المرجع السابق، ص 67.

الفرع الثاني:

شروط كتابة البحث العلمي

الكتابة فن رفيع تتطلب إجادته موهبة وتمرسا عليها، فالكتابة علمية كانت أم أدبية تتطلب موهبة خاصة لكي تجذب انتباه القاريء، وعلى البحث العلمي أن يكون مكتوبا وفق معايير علمية أكاديمية دقيقة، من أجل ضمان جودته ومصداقيته، وتتمثل هذه المعايير في عدة جوانب أساسية تشمل المنهجية، والموضوعية، والتنظيم.[1]

أولا: مقومات كتابة البحث العلمي

لكتابة البحث العلمي يستوجب مجموعة من المقومات:

- تحديد منهج البحث وهو عنصر مهم قبل البدء في عملية التحرير.
- استعمال مصطلحات قانونية وتجنب الأسلوب الأدبي.
- تكوين جمل فعلية قصيرة وبسيطة، وتجنب الجمل الطويلة التي تفقد المعنى.
- تجنب المبالغة في النقد وإبداء الرأي، واستعمال بدل من ذلك عبارات أخرى مثل:"ويظهر مما سبق"، أو " ويمكن استنتاج".
- تجنب الحشو والتكرار، فكثيرا ما يقدم الباحثين فكرة، ثم يقوم بتكرارها في مواقع أخرى بغرض توسيع حجم المذكرة، إلا أنها تفقد أهميتها وتنقص في درجتها بسبب عدم حذف ما ضرورة لوجوده.[2]
- أن يكون هناك تكامل في الأفكار والفقرات، بحيث تتضمن الصفحة الواحدة ما بين ثلاث وأربع فقرات.

[1] لا يقتصر الأمر على اللغة العربية فقط، فالكتابة باللغة الانجليزية أيضا أمر بات ضروريا فهي اللغة التي ينشر بها أكثر من 50% من البحوث العلمية عبر العالم، لهذا على الطالب الباحث أن لا يقتصر على لغة معينة. أحمد عبد المنعم حسن، المرجع السابق، ص 64.

[2] عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان: **كتابة البحث العلمي**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة، السعودية، 1995، ص119.

– مراعاة التسلسل المنطقي للأفكار، فالانتقال من جملة لأخرى يجب أن يعكس قدرة الطالب على التحكم في الموضوع.

– تجنب الدراسات الوصفية وسرد المعلومات المتوفرة في مراجع أخرى، حتى لا يكون البحث مجرد تجميع للمعلومات.

– المراجعة اللغوية المستمرة لتصحيح الأخطاء النحوية والإملائية.

– إحترام قواعد الإقتباس.

ثانيا: قواعد كتابة البحث العلمي

نمط كتابة البحوث العلمية يختلف من الرسائل، المذكرات، الكتب، المقالات، فالجامعات قد تفرض نمط معين من الكتابة على الطالب التقيد بها،كذلك المقالات فالمجلة تشترط أيضا نمط معين من الكتابة وعليه فكتابة البحث العلمي يكون وفق قواعد وأساليب علمية محددة، تتمثل في:

– حجم الصفحة

الهامش إلى الأعلى: 2 سم

الهامش إلى الأسفل: 2 سم

الهامش إلى اليمين: 2 سم

الهامش إلى اليسار: 1,5 سم

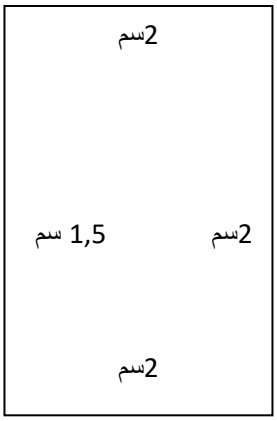

– ترقيم الصفحات: ويكون دائما أسفل الصفحة و في الوسط، وبالنسبة للعدد فمن الأفضل لمذكرة الليسانس أن لا تقل عن 50 صفحة، وفي الماستر ما بين 100-150 صفحة.

– حجم ونوع الخط:

بالنسبة للعربية نجد:

Simplified arabic حجم 16 في المتن و14 في الهامش.

Traditional arabic حجم 18 في المتن و 14 في الهامش.

Sakkal majalla حجم 15 في المتن و 12 في الهامش.

وبالنسبة للغة الأجنبية:

Times new roman حجم 14 في المتن و 12 في الهامش.

– علامات الضبط:

هناك عدد من الإشارات والعلامات المستخدمة في كتابة البحوث العلمية، من أجل إخراجها بالشكل الصحيح ويمكن تلخيصها فيما يلي:

(.) النقطة: وتستخدم عند نهاية الجملة أو الفكرة.

(،) الفاصلة: وهي بمثابة وصل بين الجمل، للتخفيف من طول الجمل.

(؛) الفاصلة المنقوطة: وتستخدم للفصل بين فكرتين تكون احداهما مترتبة على الأخرى.

(:) النقطتان المترادفتان: وتستخدم بعد العناوين، وبين القول والمقولة، وقبل الأمثلة.

(...) النقط الأفقية: وتستخدم مكان الجزء المحذوف من الفقرات.

(؟) علامة الاستفهام: بعد الجمل الاستفهامية.

(–) الشارطة: وتستخدم في أول السطر للانتقال من جملة لأخرى، كتحديد الخصائص أو الشروط مثلا، كما تكتب كجملة اعتراضية وسط المتن وكذلك كفاصل زمني.

( ) الأقواس المنحنية: وتستخدم لتوضيح معاني العبارات والجمل.

" " علامات التنصيص أو الشولتان: وتستخدم للعبارات المقتبسة حرفيا.

﴿ ﴾ القوسان المزهران: وتستخدم لحصر الآيات القرآنية.[1]

المطلب الثاني:

الأمانة العلمية *Integrity*

تعد الأمانة العلمية إحدى الركائز الأخلاقية والمؤسسية التي يقوم عليها البحث العلمي، إذ تحفظ للمعرفة قيمتها، وللمجتمع الأكاديمي مصداقيته، وللباحث نزاهته العلمية (الفرع الأول). وقد حرص

[1] عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص 178-183.

المشرع الجزائري على تدعيم هذا المبدأ بوضع أحكام واضحة تجرم المساس به، وتقر جزاءات تضمن حماية الحقوق الفكرية داخل الوسط الجامعي (الفرع الثاني). ومع الانتشار الواسع للتكنولوجيات الحديثة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، باتت الأمانة العلمية تواجه تحديات جديدة تهدد جودة البحوث ومصداقيتها، مما يستدعي التمسك بقيم النزاهة واعتماد ممارسات مسؤولة في إعداد البحوث(الفرع الثالث).

الفرع الأول:

مفهوم الأمانة العلمية

تعتبر الأمانة العلمية من القيم الأساسية التي تقوم عليها المعرفة والبحث العلمي، فهي تعكس النزاهة والصدق في توثيق المعلومات ونقلها، وتحفظ حقوق الآخرين الفكرية والأدبية، والتزام الباحث بالأمانة العلمية والمباديء الأخلاقية *Ethical Principles* يعزز الثقة في الأبحاث والدراسات، ويضمن بيئة أكاديمية تقوم على الاحترام والموضوعية.

والأمانة في العلم ليس المقصود بها نسبة الأقوال إلى قائليها، أو إحالة النصوص المقتبسة إلى مصادرها، فهذا يمثل الصورة المثلى للأمانة العلمية التي تفرضها السلطة الصارمة لتطبيقات المناهج الأكاديمية، وتتعامل بها شتى الجامعات في مختلف أنحاء العالم، أما جوهرها فهو الصدق في طلب العلم والإخلاص للمعرفة.[1]

ونظرا لارتباط الأمانة العلمية بالبحث العلمي، فالمقصود هو اعتماد الباحث العلمي في دراسته على بعض الأفكار والمعلومات الناتجة عن مجهودات الآخرين ودمجها في بحثه، مع الإشارة والتوثيق الصحيح للمصادر والمراجع التي استند عليها في دراسته، وعدم اسنادها إلى مجهوده الشخصي، مما سوف يشكل سرقة علمية باقتباسه لأفكار ومعلومات ناتجة عن جهد الغير.[2]

[1] سامية شينار،مداسي عبد الوهاب: **أخلاقيات البحث العلمي في ظل التطور التكنولوجي**، مجلة سوسيولوجيا، المجلد 4، العدد2، ديسمبر 2020، ص 261.

[2] علي ابراهيم علي عبيدو: **جودة البحث العلمي**، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2014،ص 27.

وقد عرف المشرع الجزائري السرقة العلمية *Plagiarism*، في المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم 1082،[1] على أنها كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي أو الباحث الدائم، أو من يشارك في فعل تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها، أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى.

بناءا على ما سبق، فإن السرقة العلمية بشكل مبسط في المحيط الجامعي، هي عندما يقوم الباحث –طالب أو أستاذ– متعمدا باستخدام أفكار ومعلومات خاصة بأشخاص آخرين ونسبها لنفسه دون ذكر مصدر هذه المعلومات.

الفرع الثاني:

الآليات القانونية لتعزيز الأمانة العلمية وفق القرار الوزاري رقم 1082

نظرا لأهمية الأمانة العلمية في البحث العلمي، وسعيا من المشرع الجزائري لحماية حقوق المؤلفين من السرقة العلمية، تم تكريس آليات قانونية من أجل تعزيز احترام الأمانة العلمية من طرف الباحثين، تضمنها القرار الوزاري رقم 1082 في الفرع الثالث من الفصل الرابع بعنوان" العقوبات"، بتوقيع جزاءات على كل شخص يخالف أحكام هذا القرار، سواء تعلق الأمر بالطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي أو الباحث الدائم، كما وسع من نطاق الحماية لتشمل جميع النشاطات البيداغوجية والعلمية،[2] كالرسائل والأطروحات والمطبوعات والملتقيات، تتمثل هذه الجزاءات فيما يلي:

- إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه الطالب في مذكرات التخرج في الليسانس والماستر والماجستير والدكتوراه، قبل أو بعد مناقشتها.[3]
- إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه أو وقف نشر الأعمال أو سحبها من النشر، للأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي أو الباحث الدائم، بخصوص النشاطات

[1] القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 والذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

[2] بن عزة أمال، المرجع السابق،ص133.

[3] أنظر المادة 27 من القرار الوزاري رقم 1082.

البيداغوجية والعلمية وفي مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه، أو التأهيل الجامعي، أو أية منشورات علمية وبيداغوجية أخرى.[1]

إضافة لما سبق، يمكن مقاضاة مرتكبي السرقة العلمية طبق الأمر رقم 05/03 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة،[2] مما يعكس رغبة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تشديد الطابع الردعي في مجال السرقة العلمية بغية تحقيق جودة البحث العلمي.

الفرع الثالث:

سوء استخدام التكنولوجيا الحديثة على مصداقية البحث العلمي

تعتبر التطورات التكنولوجية في الآونة الأخيرة وانتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والتي باتت تلعب دورا مهما في جميع مجالات الحياة، ومصدر ثورة حقيقية ستؤدي إلى إعادة النظر في الكثير من المفاهيم، وذلك لما تتميز به من خصوصية قد تصل إلى درجة حلول الذكاء الاصطناعي محل الإنسان في تأدية مختلف المهام والوظائف التي يقوم بها الإنسان، بل تستطيع القيام بما يعجز عنه في العديد من المهام، ومن بين هذه الميادين البحث العلمي خاصة في مجال العلوم القانونية، إلا أنها قد تساهم في زيادة حالات السرقة العلمية والانتحال في مجال البحث العلمي، مما أثر على أداء الباحثين في البحث اليدوي والتحليل العميق للمراجع.

استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي بات يشهد انتشارا واسعا لدى الطلبة، وهو ما يتعتبر أكبر تحدي يواجه التعليم العالي، خاصة تقنية ***Chat gpt*** والتي انتشرت بشكل رهيب بين الطلبة وصل لحد الاعتماد عليه في بحوثهم الفصلية، مما يؤثر على جودة وأخلاقيات البحث، كما أن الاعتماد المفرط على هذه التطبيقات، يقلل من دور الطالب في ممارسة التفكير والتحليل النقذي، ويضعف مهاراته في

[1] أنظر المادة 28 من القرار الوزاري رقم 1082.

[2] الأمر رقم 05/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ج ر عدد 44، الصادرة بتاريخ 23 يوليو 2003.

الاستنتاج، لدى نتمنى من طلبتنا الأعزاء أن لا يجعلوا من البحث مجرد واجب أو مهمة تنتهي بمجرد إلقاء البحث، وإنما أداة لتطوير مهاراتهم الأكاديمية بطريقة منهجية من أجل تأهيلهم نحو النجاح.

الفصل الثالث:

الإخراج النهائي للبحث العلمي

الفصل الثالث:

الإخراج النهائي للبحث العلمي

إن البحث العلمي مهما بلغت قيمته، يظل بحاجة إلى ضبطه وإظهاره بشكل ينسجم مع قواعد العرض الأكاديمي، ويعكس الجهد المبذول في جمع وتحليل المعلومات، فالشكل الذي يظهر به البحث أمام القارئ أو اللجنة العلمية له أثر مباشر على مدى فهمهم للمضمون وتقديرهم للجهد المبذول، إذ يربط بين المعرفة النظرية والإخراج الفني، ويجعل من النتائج المستخلصة مادة مقروءة ومؤثرة (المبحث الأول).

ولا يقتصر الاهتمام على المضمون وحده، بل يمتد إلى تنظيم العناصر بشكل متسلسل، وتوضيح الأفكار الرئيسية وإظهار المراجع والمصادر بطريقة دقيقة، بما يضمن الأمانة العلمية ويتيح للقارئ التحقق من المعلومات واستيعاب النتائج. كما يشكل الاهتمام بالتفاصيل الشكلية من حيث التنسيق، والعناوين، والخطوط، والجداول، والملاحق جزءا لا يقل أهمية عن المحتوى العلمي، إذ يعكس احترافية الباحث وقدرته على تقديم عمل متكامل يحقق أهدافه العلمية ويترك أثرا لدى المتلقي (المبحث الثاني).

المبحث الأول:

التوثيق والعرض الختامي للبحث العلمي

لا تكتمل أي دراسة أكاديمية دون الإسناد إلى مصادر موثوقة تثبت أصالة المعلومات وتدعم سلامة التحليل. فالبحث العلمي مهما بلغت قيمته، يبقى بحاجة إلى ما يضمن مصداقيته من خلال توثيق دقيق يحفظ حقوق المؤلفين ويبرز اجتهاد الباحث في جمع مادته العلمية وبنائها على أسس معرفية راسخة، وهذا بأشكاله وأساليبه المختلفة (المطلب الأول).

ثم ينتقل الطالب الباحث لعرض مكونات البحث الختامية من مقدمة وخاتمة وملخص، باعتبارها عناصر أساسية تكمل البناء العلمي للدراسة وتمنحها طابعها الأكاديمي المتكامل، أو الواجهة التي يطل منها القارئ على مضمون البحث وأهم نتائجه (المطلب الثاني).

المطلب الأول:

توثيق البحث العلمي

التوثيق العلمي ركيزة أساسية لأي بحث أكاديمي، فهو يربط بين جهود الباحث والمعرفة السابقة، ويضمن الأمانة العلمية وموثوقية المعلومات. ومن خلال التوثيق، يستطيع القارئ التحقق من المصادر، كما يعكس البحث جهود الباحث وينظم أفكاره. في هذا المطلب، سنتناول مفهوم التوثيق، أشكاله وأهميته (الفرع الأول)، إلى جانب أبرز أساليب التوثيق المعتمدة في البحوث الأكاديمية (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

مفهوم توثيق البحث العلمي

يعد توثيق البحوث العلمية عنصرا أساسيا في الكتابة الأكاديمية، بحيث يهدف إلى حفظ حقوق المؤلفين وتعزيز مصداقية البحث، مما يضمن الأمانة العلمية ويمنع الانتحال، كما يتيح للقارئ إمكانية التحقق من صحة المعلومات والأفكار المطروحة بالرجوع للمراجع والمصادر التي تم الاعتماد عليها، مما يسهم في تطوير البحث العلمي وبناء المعرفة على أسس وموثوقة.

أولا: تعريف التوثيق في البحث العلمي *Quotation*

التوثيق لغة: من وثق الشيء يوثق وثاقه، بمعنى قوى وتبث وصار محكما ووثيق، ويأتي بمعنى الإحكام والشد والربط.[1]

التوثيق اصطلاحا: وهو إتباث مصدر المعلومات وإرجاعها إلى أصحابها توخيا للأمانة العلمية، واعترافا بجهود الباحثين الآخرين، وهذا بنسبة النص المقتبس إلى مصدره، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حرفيا أو غير حرف، ثم تهميشها في الدراسة العلمية حسب الأسلوب العلمي المتبع. [2]

ثانيا: أشكال التوثيق في البحث العلمي

التوثيق الذي يعتمده الباحث يكون في شكلين هما:

1. الإقتباس الحرفي *Direct quotations*

أو الإقتباس النصي، أو المباشر وهو نقل حرفي لنص أو فكرة دون إدخال أي تغيير كما وردت في المرجع الأصلي، مع الإشارة لذلك بوضع علامتي التنصيص "...." *Quotation mark*، كالإشارة إلى نص من القرآن الكريم أو حديث نبوي شريف.[3]

وللاقتباس الحرفي مجموعة من الشروط تتمثل في:

– ضرورة أن يكون الإقتباس من المصدر الأصلي–إن توفر– لأن المرجع الذي اقتبس الفكرة قد يكون أعاد صياغتها.

– أن ينقل الباحث النص المقتبس كما ورد في مصدره الأصلي، وبكل علامات الوقف والترقيم الواردة فيه.

– ضرورة نقل الكلمة أو الكلمات الخاطئة كما وردت بخطئها، ثم يلحقها بعبارة (كما وردت).

[1] بن عزة أمال، المرجع السابق، ص 76.

[2] عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، 124.

[3] محمد عبد العال النعيمي، المرجع السابق، ص 275.

– وضع ثلاث نقاط متتالية (...) في حالة حذف كلمات من النص المقتبس، للدلالة على وجود كلام محذوف.

– الموضوعية في الاقتباس واتخاذ موقف الحياد وعدم التحيز.[1]

2. الإقتباس غير الحرفي

أو الإقتباس غير المباشر *Refrence citation*، وهنا ينقل الباحث الفكرة ويقوم باختصارها بأسلوبه الخاص أي إعادة صياغة الفكرة، مع ضرورة الاحتفاظ بنفس المعنى وعدم تحريفه، وعند القيام بإعادة الصياغة، على الباحث توخي الحذر حتى لا يقع في خطأ ما يسمى بانتحال صفة المؤلف، أو انتحال كلماته وعباراته.[2]

ثالثا: أهمية توثيق البحث العلمي

للتوثيق العلمي أهمية كبيرة تترجمها جملة من الأهداف التي ترمي إلى إبراز قيمة البحث في حد ذاته، وكدا إبراز شخصية الباحث فلا يكون هناك بحث أكاديمي ناجح، إلا إذا تم هذا التوثيق بالشكل الصحيح، وتتمثل أهمية توثيق البحث خصوصا فيما يلي:

– إثراء البحث العلمي والمساعدة على الوصول إلى نتائج دقيقة وصحيحة.

– التعزيز من مصداقية البحث العلمي وضمان الأمانة العلمية وجهود الباحثين الأصليين.

– مساعدة القاريء أو المشرف على العودة بسهولة إلى المصدر، للتأكد من موثوقيته ومن المعلومات الواردة فيه.

– إظهار جهد الباحث فالتوثيق يعتبر دليل قاطع على حسن اطلاعه بموضوع البحث.

– إمكانية أن يستزيد القاريء في موضوع البحث، من خلال حصوله على أسماء مصادر ومراجع في مجال تخصصه.[3]

---

[1] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، ص 212.

[2] حاج شعيب فاطيمة الزهراء، المرجع السابق، ص 96.

[3] سامح سعيد عبد العزيز: **التوثيق في البحث العلمي**، ب د ن، 2017، ص5.

الفرع الثاني:

أساليب التوثيق العلمي

تتعدد أساليب توثيق البحوث العلمية حسب الطريقة التي يعتمدها الباحث، والباحث مطالب باعتماد نفس الأسلوب في كامل البحث، مما سوف يعكس أمانة الباحث العلمية، ويسهم في تطوير المعرفة بأسلوب علمي موثوق.

أولا: أساليب التوثيق (التهميش)

الهامش أو الحواشي هو تلك المادة العلمية التي تظهر في أسفل الصفحة أو في نهاية البحث أو حتى في المتن، وظيفته الإشارة إلى المراجع والمصادر التي تم الاقتباس منها، وتوضيح وشرح بعض الأفكار أو المصطلحات تكون قد وردت في المتن، إضافة إلى إعلام القاريء بالمراجع التي تتضمن مواضيع ومعلومات أكثر حول الموضوع، وهناك أنواع مختلفة للهامش تختلف طبقا لموضوع البحث، وطريقة عرضه.

1. التهميش العمودي *Footnotes*

أو أسلوب التهميش في الحواشي، ويسمى أيضا أسلوب الإشارات الرقمية، وهو أحد أساليب توثيق البحوث العلمية الأكثر استعمالا، بحيث يتم الإشارة إلى المراجع المقتبسة في أسفل أو نهاية كل صفحة، فالقاريء يسهل عليه معرفة المراجع بكل سهولة.[1]

وتجدر الإشارة إلى وجود طريقتين للتهميش العمودي؛ فالطريقة الأولى تتم عن طريق أرقام متسلسلة حتى نهاية البحث أو ما يسمى بالترقيم الكلي المتسلسل، تبدأ بالرقم 1 للهامش الأول ثم 2 للهامش الذي يليه، ويتم عند نهاية الصفحة فصل المتن بخط وكتابة الهوامش تحته، و الطريقة الثانية عن طريق أرقام متسلسلة في كل صفحة أو ما يسمى بالترقيم المتسلسل لكل صفحة، ثم يعاد الترقيم والتسلسل عند

[1] محمد عبيدات وآخرون: **منهجية البحث العلمي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص169.

بداية كل صفحة، وهكذا في باقي الصحات وهي الطريقة المعتمدة في البحوث القانونية، تبدأ هي الأخرى برقم 1 ثم 2 وهكذا، وعند بداية الصفحة الموالية يعطى للهامش الأول رقم 1 ثم 2، ... [1]

2. التهميش في المتن *APA* [2]

وهو التهميش داخل النص (*In-text citation*) أي الإشارة للمراجع في المتن، فأمام كل فكرة أو معلومة مقتبسة نضع معلومات مختصرة عن المرجع داخل أقواس، مما يجعل القراءة أكثر سلاسة وتنظيما، تم اعتماد هذا الأسلوب سنة 1929 من قبل علماء النفس وعلماء الأنثروبولوجيا، وبالتالي يستخدم بشكل رئيسي في العلوم الاجتماعية والنفسية.

إضافة لأسلوب *APA* هناك أيضا أسلوب التوثيق هارفارد *Harvard* والذي أخذ تسميته نسبة للفقيه *John Harvard* ، وهو واحد من أكثر الأساليب استعمالا في البحوث الاجتماعية.[3]

3. التهميش الأفقي

وهو الأسلوب التقليدي في التهميش، بحيث يترك التهميش في آخر البحث أو الفصل، مع إعطاء رقم الهامش في متن البحث ترقيما متسلسلا، لكن هذا أصبح هذا الأسلوب لا يستعمل كثيرا خاصة البحوث العلمية، لكنها طريقة تتعب القاريء بالرجوع لآخر البحث من أجل الاطلاع على المراجع، ومعظم الباحثين يفضلون أسلوب التهميش العمودي بترقيم الهامش في كل صفحة.[4]

ثانيا: طرق توثيق الهامش

كتابة الهوامش وحسن استعمالها، يدل على النوعية والمقدرة على إثراء الدراسة، فالباحث البارع هو الذي يقدم للقاريء جميع المعلومات عن المراجع المستعملة.....

---

[1] بن عزة أمال، المرجع السابق، ص84.

[2] وهو اختصار لعبارة *The American Psychological Association*

[3] *Pears, R., & Shields, G. : Cite Them Right: The Essential Referencing Guide, 11th edition,London: Macmillan International Higher Education, 2019, pp. 26–27.*

[4] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 156.

1. تهميش المراجع باللغة العربية

المعاجم:

إسم المؤلف: **عنوان المعجم**،دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، الصفحة أو الصفحات المقتبس منها.

مثال:

ابن منظور: **معجم لسان العرب**، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت،لبنان، 1956،ص 20.

الكتب:

إسم ولقب الكاتب: **عنوان الكتاب**، الجزء، رقم الطبعة، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، الصفحة أو الصفحات المقتبس منها.

مثال:

عبدو عبد القادر، **المنازعات الإدارية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص10.

وإذا كان الكتاب من إعداد مؤلفين إثنين، نكتب: إسم ولقب الكاتب الأول، إسم ولقب الكاتب الثاني: **عنوان الكتاب**، الجزء، رقم الطبعة، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، الصفحة أو الصفحات المقتبس منها.

مثال:

عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات: **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، الطبعة الثامنة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2016، ص 201.

وفي حالة وجود أكثر من كاتبين، نكتب، إسم ولقب الكاتب الأول مع إضافة عبارة : وآخرون

مثال:

محمد عبيدات وآخرون: **منهجية البحث العلمي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص15.

وإذا كان الكتاب مترجما، نكتب: إسم ولقب الكاتب: **عنوان الكتاب**، إسم ولقب المترجم، الجزء، رقم الطبعة، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، الصفحة أو الصفحات المقتبس منها.

مثال:

شارل روسو: **القانون الدولي العام**، ترجمة شكر الله خليفة، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1987، ص 11.

ملاحظات:

- في حالة عدم وجود دار نشر نكتب: ب د ن ، وتعني بدون دار نشر
- في حالة عدم وجود سنة نشر نكتب: ب س ن ، وتعني بدون سنة نشر

أمثلة:

صالح عبد الزهرة الحسون: **أحكام التفتيش وآثاره في القانون العراقي(دراسة مقارنة)**، الطبعة الأولى، ب د ن، 2000، 20.

عمار بومرازق: **المبسط في طرق التنفيذ**، مطبعة الشهاب، الجزائر، ب س ن، ص 15.

المقالات العلمية:

إسم ولقب مؤلف المقال أو مؤلفي المقال: **عنوان المقال**، إسم المجلة، المجلد،العدد،البلد، تاريخ الصدور بالشهر والسنة، الصفحة أو الصفحات.

مثال:

رحوي فؤاد: **حق العامل في عطلة لإنشاء المؤسسة على ضوء القانون 16/22**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 8، العدد 2، سنة 2022، ص 41.

المذكرات والرسائل:

بالنسبة لمذكرة الماستر، نكتب: إسم ولقب كاتب المذكرة أو كاتبي المذكرة: **عنوان المذكرة،** مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر، التخصص، الكلية، الجامعة، السنة، الصفحة أو الصفحات.

مثال:

بالنسبة لمذكرة ماجستير،نكتب: إسم ولقب كاتب المذكرة:**عنوان المذكرة،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير، التخصص، الكلية، الجامعة، السنة، الصفحة أو الصفحات.

مثال:

بلوح سماح: **النظام القانوني للملاحة البحرية الدولية**،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام،تخصص القانون الدولي العام،كلية الحقوق،جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2015/2014، ص 20.

بالنسبة للرسائل و الأطروحات، نكتب: إسم ولقب كاتب الرسالة: **عنوان الرسالة،** رسالة أو أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، التخصص، الكلية، الجامعة، السنة، الصفحة أو الصفحات.

مثال:

تغليت فرحات كمال: **الحماية الدولية للبيئة البحرية من التلوث الناجم عن النقل البحري للمحروقات،** أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2022، ص 54.

الموسوعات:

إسم ولقب مؤلف الموسوعة: **عنوان الموسوعة،** رقم الطبعة، دار النشر، بلد النشر، السنة، الصفحة أو الصفحات.

مثال:

محمد علي حسن غانم: **الموسوعة القانونية والقضائية**، الجزء الأول،ديوان المحاسبة، الكويت، 2023، 100.

أحمد محمود خليل:**موسوعة التشريعات البحرية تأصيلا وفقها وقضاء**،المكتب الجامعي الحديث، 2010، ص110.

المطبوعات الجامعية:

إسم ولقب مؤلف المطبوعة: **عنوان المطبوعة**، إسم المقياس مع تحديد المستوى الدراسي، التخصص، الكلية، الجامعة، السنة، الصفحة أو الصفحات.

مثال:

د.بن قراش كلثوم: **محاضرات في مقياس منهجية العلوم القانونية(تقنيات إعداد بحث علمي)**، موجهة لطلبة السنة الثانية ل م د جذع مشترك، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2021/2020، ص 75.

المقابلات الشخصية:

في إذا كان موضوع البحث يتطلب إجراء مقابلة مع شخص مسؤول أو هيئة معينة، نكتب:

مقابلة مع السيد(ة): إسم ولقب الشخص الذي أجريت معه المقابلة، وظيفة الشخص ومنصبه،موضوع المقابلة، تاريخ ومكان إجراء المقابلة.

مثال:

مقابلة مع السيد: حراز سيف أسامة مدير ميناء الجزائر العاصمة، بخصوص رقمنة الموانيء الجزائرية ودورها في الانعاش الاقتصادي، والتي أجريت يوم 15 سبتمبر 2024.

الملتقيات والأيام الدراسية:

في حالة حضور فعاليات يوم دراسي أو ندوة أو ملتقى علمي، نكتب:

إسم ولقب المتدخل: **عنوان المداخلة،** مداخلة ضمن فعاليات الملتقى أو اليوم حول(عنوان الفعالية)، تاريخ ومكان انعقاد الفعالية.

مثال:

بوشكارة زكرياء: **استراتيجيات الأمن الوطني الجزائري في تعزيز الأمن السيبيراني،** مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول العملات الرقمية وتحديات الأمن السيبيراني، المنعقد بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الطاهري محمد بشار بتاريخ 20 نوفمبر 2024.

الحوارات التلفزيونية أو الإذاعية:

إسم ولقب المتحدث: **عنوان الحديث،** إسم البرنامج، رقم الحلقة إذا كان البرنامج فيه حلقات، إسم القناة التلفزيونية أو الإذاعة،تاريخ بث الحصة.

مثال:

نجيب بيطام: **شرعية العقود العرفية في معاملات البيع،** برنامج زوم على القانون، قناة الشروق نيوز التلفزيونية، 1 جانفي 2024.

ويمكن إضافة الرابط الالكتروني في حال عرض الحصة على منصة اليوتيوب.

النصوص القانونية:

بالنسبة للدستور، نكتب:

دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 442/20، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، ج ر عدد 82، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020.

بالنسبة للنصوص التشريعية والتنظيمية، أمثلة:

القانون رقم 22/06 المؤرخ في 20 ديسمبر 2022، يعدل ويتمم الأمر رقم 155/66 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية، ح ر عدد 84، الصادرة بتاريخ 24 ديسمبر 2022.

المرسوم التنفيذي رقم 352/22 المؤرخ في 9 أكتوبر 2022 يحدد شروط وكيفيات استفادة العامل من الحق في عطلة أو اللجوء للعمل بالتوقيت الجزئي لإنشاء مؤسسة، ج ر عدد 69 الصادرة بتاريخ 19 أكتوبر 2022.

المرسوم الرئاسي رقم 183/04 المؤرخ في 26 جوان 2004، المتضمن إحداث المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني وتحديد قانونه الأساسي، ج ر عدد 41، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2004.

بالنسبة للأحكام والقرارات القضائية، مثال:

قرار المحكمة العليا، الغرفة التجارية والبحرية، الصادر بتاريخ 2015/10/14، ملف رقم 1037542، مجلة المحكمة العليا لسنة 2015، العدد2، ص 182.

بالنسبة للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، مثال:

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية، والتي اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 25/55 المؤرخ في 15 نوفمبر 2000، والتي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 55/02 المؤرخ في 05 فبراير 2002، ج ر عدد 9، الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2002.

المواقع الإلكترونية:

وهنا نكتب الموقع الإلكتروني باستعمال *copier coller* ، وهنا لا نقصد المراجع التي قمنا بتحميلها ولكن المعلومات التي لا نستطيع تحميلها مع ذكر اليوم والتوقيت.

مثال:

علاء شكري: مقدمة حول الاستثمار، مقال متاح على الموقع الالكتروني:

https://faculty.ksu.edu.sa/ar/aabdulhamid/announcement/393954 تمت زيارته بتاريخ: 2025/03/02، الساعة 10:00.

2.تهميش المراجع باللغة الأجنبية

بخصوص المراجع الأجنبية يعتمد الطالب على نفس طريقة التهميش باللغة العربية، سواء كانت كتب، مقالات، مذكرات أو حتى رسائل، لكن تكتب بالأجنبي (فرنسية، انجليزية).

أمثلة:

*BERTIN(E): **Principes de droit international privé**,3ème éd, tome1, Paris,1932, p25.*

*ZEGHBIB(H): **L'assistance maritime face à la convention de Londres de 1989**, revue algérienne des science juridiques, économiques et politiques, N°3, 1993, p52.*

ملاحظات:

- في حالة الإشارة للمرجع مرة ثانية بدون فاصل في نفس الهامش، نكتب: نفس المرجع،الصفحة.
- في حالة الإشارة للمرجع مرة ثالثة بدون فاصل في نفس الهامش، نكتب: مرجع سابق،الصفحة.
- في حالة الإشارة للمرجع مرة ثانية مع وجود فاصل في نفس الصفحة أو في صفحة أخرى، نكتب: اسم ولقب المؤلف، المرجع السابق،الصفحة.

أما بخصوص المراجع باللغة الأجنبية:

- في حالة الإشارة للمرجع مرة ثانية متتالية بدون فاصل في نفس الهامش، نكتب:

Ibid,page

- في حالة الإشارة للمرجع مرة ثانية بوجود فاصل أو في صفحة أخرى، نكتب:

Nom et prénom de l'auteur, op.cit,page.

المطلب الثاني:

العرض الختامي للبحث العلمي

تعد المقدمة والملخص والخاتمة، من الأجزاء الأساسية في ختام أي بحث علمي، حيث يلعب كل منها دورا مهما في توضيح محتوى الدراسة، فالمقدمة تمثل المدخل الرئيسي للبحث، إذ تبرز أهميته وتحدد أهدافه، وتطرح الإشكالية التي يسعى إلى معالجتها (الفرع الأول)، بينما تأتي الخاتمة لتلخص أبرز النتائج التي تم التوصل إليها، مع تقديم التوصيات والاستنتاجات التي تعكس إسهام البحث في مجاله (الفرع الثاني)، أما الملخص، فهو عرض موجز يوضح جوهر البحث، ويمنح القارئ تصورا سريعا وشاملا لمحتوى البحث (الفرع الثالث).

الفرع الأول:

المقدمة العامة للبحث العلمي

المقدمة العامة للبحث هي بمثابة واجهة للبحث أو هي نافذة القاريء للبحث، كما أنها تكشف لنا من خلال قراءتها مكونات البحث، وعليه يمكننا القول بأنها المدخل الرئيسي أو بوابة البحث العلمي، لهذا فإن صياغة المقدمة بنجاح يشكل تحديا لكل طالب باحث.

أولا: مفهوم المقدمة العامة للبحث العلمي

المقدمة من أهم العناصر المحورية في أي بحث علمي، تعرف بأنها المدخل العام للبحث العلمي لهذا سميت بالمقدمة العامة، فهي تدل على موضوع البحث بصورة مركزة وموجزة، كما تبرز شخصية الباحث ومنهجيته في نفس الوقت، لهذا على الباحث مراعاة التسلسل في أفكاره دون تصنع أو ابتذال.[1]

ونظرا لأهمية المقدمة واستحواذها على عناية كبيرة من الباحثين، بالإضافة إلى اهتمام القراء والمتفحصين بها، يفضل كتابتها بعد الانتهاء من البحث، أو حتى بعد كتابة الخاتمة، فرغم أنها أول ما يقرأ، إلا أنها آخر ما يحرره الباحث.

[1] علي ابراهيم علي عبيدو، المرجع السابق، 125.

لكن هذا لا ينفي كتابتها في البداية، ثم إعادة النظر فيما تتضمنه لتعديل صياغتها أو إضافة ما يراه الباحث من مستجدات، أثناء قيامه بالمراجعة النهائية للبحث.[1]

ثانيا: عناصر المقدمة العامة للبحث العلمي

يستوجب في كتابة المقدمة مجموعة من العناصر والشروط، على الباحث أن يراعيها عند صياغة المقدمة تتمثل فيما يلي:

– تمهيد للموضوع: أو ما يعرف بالاستهلال والتوطئة وهي عبارة عن مدخل لموضوع البحث، نذكر فيه الجانب العام للموضوع، وهو الجزء الأساسي والجوهري في مقدمة البحث العلمي، سواء كان مذكرة أو أطروحة أو حتى بحث عادي، ويحدد الباحث هذا العنصر بنصف صفحة أو صفحة تقريبا، يحدد من خلالها معالم الموضوع، كأن يذكر مثلا البعد التاريخي لموضوع بحثه.[2]

– أهمية الموضوع: بحيث يجب توضيح الأهمية العلمية من دراسة موضوع البحث، وكيف ستساهم دراسته لهذا الموضوع من إضافات علمية أو التوصل لنتائج لم يتم التوصل إليها بعد، على أن يكون ذلك بدقة وموضوعية وإيجاز، وتكتب الأهمية مباشرة بعد التمهيد، فنكتب على سبيل المثال:

ومن خلال ماسبق تبدوا لنا أهمية الموضوع.....أو: وعلى ضوء ما تقدم تتضح لنا أهمية تناولنا لموضوع والمتمثلة في .....

– أسباب اختيار الموضوع: وهنا يذكر الطالب الباحث الأسباب والدوافع الذاتية والشخصية التي دفعته لاختيار هذا الموضوع، وأيضا الأهداف التي يصبوا للوصول إليها، وتكتب مباشرة بعد الأهمية فيقول مثلا: كل ذلك جعلنا نتطرق لموضوع.....نظرا لـ.....

– صعوبات الدراسة: يذكر الباحث هنا المعوقات والعراقيل التي اعترضته خلال عملية البحث، والصعوبات التي واجهته حتى تكون له عذرا إذا ما كان هناك أي تقصير أو عمد الإلمام الجيد بالموضوع،

[1] حاج شعيب فاطيمة الزهراء، المرجع السابق، ص 122.

[2] عبد الرحمان مايدي: **عناصر المقدمة المعتمدة في البحوث والمداخلات العلمية دراسة في المضمون وطريقة الصياغة والمحاذير**، مجلة الدراسات الاسلامية، المجلد 9، العدد 1، جوان 2020، ص 210.

[1]ومن بين الصعوبات مثلا: قلة المراجع أو عدم كفاية الوقت أو عدم التسهيل والتعاون بينه وبين المؤسسة إذا كانت الدراسة ميدانية في مؤسسة ما.

– الإشكالية: وهي الخطوة الأساسية في البحث من بدايته إلى نهايته، فالبحث الذي يخلوا من الإسكالية هو عبارة عن عرض وصفي فقط، ولا يرتقي لدرجة البحث العلمي، وتكتب الإشكالية مباشرة بعد الصعوبات، فنقول مثلا: وتتمحور إشكالية بحثنا حول .....

أو: كل ذلك يجعلنا نتساءل عن .....

– المنهج المتبع في البحث: يجب أن يشير الباحث إلى المنهج الذي سوف يعتمده في بحثه(وصفي، استدلالي، تاريخي، مقارن، تحليلي، نقدي) وسبب اتباعه لهذا المنهج، من أجل الوصول لهدفه بطريقة منطقية، وعلى الباحث اختيار المنهج الذي يتفق مع طبيعة بحثه، وفي أغلب البحوث القانونية فكثيرا ما يبدأ الباحث بالمنهج الوصفي يصف فيه النظام القانوني، ثم يزاوج ما بين المنهج التحليلي والمنهج المقارن فيقول مثلا:

وفي سبيل الإجابة على الإشكالية المطروحة نتبع المنهج .....

–عرض العناوين الرئيسية للموضوع: وفي نهاية المقدمة يقوم الباحث بعرض تقسيم البحث تقسيما ثنائيا، وتكتب مباشرة بعد المنهج بأسلوب قصصي مقنع وشيق، فيقول مثلا:

وعلى هدي ما سبق فإن دراسة الموضوع يكون بتقسيم البحث إلى فصلين أو بابين: ثم نقوم بذكر التقسيم.

الفرع الثاني:

الخاتمة

الخاتمة هي الجزء الأخير من البحث العلمي، أو هي المرحلة الأخيرة في عملية البحث، تأتي في نهاية البحث العلمي من أجل تقديم حوصلة على الإشكالية الطروحة، وتجيب عليها حتى يكون إغلاق

[1] نفس المرجع، ص 218.

الموضوع بطريقة جيدة، وهي بطبيعة الحال كالمقدمة يجب أن تترك أثر قوي لدى القاريء لهذا يجب أن تكون هي الأخرى وفق خطوات منظمة.[1]

وللخاتمة مجموعة من العناصر على الطالب الباحث مراعاتها، وتتمثل في:

-الجملة الافتتاحية: وهي بمثابة تمهيد للدخول في الخاتمة، كأن يبدأ الباحث بقول:

وفي الختام....

ختاما.....

في خاتمة البحث.....

في نهاية هذه المذكرة.....

-تلخيص الموضوع: أي عرض فكرة عامة عن موضوع البحث، أو هو استعراض مختصر للنقاط الرئيسية التي تناولها الموضوع، كأن يقول الباحث:

ولقد تناولنا من خلال هذا البحث.....

أو:

وقد ألقينا الضوء على .....

-عرض الاستنتاجات والتوصيات: الاستنتاج هو تقديم الإجابة على الإشكالية المطروحة، فيقول الباحث مثلا:

وقد توصلنا لمجموعة من النتائج تتمثل في: .....

أما التوصيات فهي الاقتراحات التي تكون مبنية على نتائج البحث، يقترحها الباحث من أجل مزيد من الدراسات المستقبلية، مما يفتح أمام غيره من الطلاب الباحثين آفاقا جديدة للدراسة والبحث، فمثلا نقول:

ونقترح جملة من التوصيات تتمثل في:.....

[1] علي ابراهيم علي عبيدو، المرجع السابق، 185.

الفرع الثالث:

الملخص

الملخص من الوحدات الاصطلاحية الحديثة التي تضاف إلى تقسيمات البحث الجامعي، وهو الإطلالة الأولى بعد العنوان التي تقدم مختصرا علميا عن موضوع البحث، يعرف به ويدل عن محتواه في سطور قليلة، لهذا فهو على عكس الخاتمة، يقدم لنا فكرة شاملة لموضوع البحث لكن بطريقة مختصرة في حدود 5 أو 6 جمل، حتى يمنح القاريء نظرة عامة على موضوع البحث، يعكس جهد الباحث وملكات إبداعه وقدرته على التعبير في أفضل صورة ممكنة، والغرض منه إذن هو تسهيل فهم القاريء للمضمون الأساسي للبحث أو لأهم محاور ونقاط البحث.[1]

لهذا فالملخص لا يحتوي على أية تفاصيل أو معلومات جديدة، بل يلخص فصول البحث من مقدمة وإشكالية ونتائج، ويكتب في آخر البحث بكتابة عبارة "ملخص"، ويبدأ الباحث كتابة الملخص بقول: استهدفت هذه الدراسة.....أو: تهدف الدراسة إلى .....

ويكتب الملخص بلغتين أو ثلاث لغات، لغة البحث ولغة ثانية أجنبية: العربية، الفرنسية، الإنجليزية، بالإضافة إلى الكلمات المفتاحية، وهي كلمات تدل على موضوع البحث، من أجل مساعدة الآخرين من العثور على البحث في الانترنت بسهولة، ويتكون كتابة الملخص وفق النموذج التالي:

[1] حاج شعيب فاطيمة الزهراء، المرجع السابق، ص 121.

الملخص:

.....

.....

.....

الكلمات المفتاحية:.....

Résumé:

.....

.....

.....

.....

Mot-clé: .....

Abstract:

.....

.....

.....

.....

Keywords .....

المبحث الثاني:

اللمسات الأخيرة للبحث العلمي

هذه المرحلة ليست مجرد إجراءات شكلية، بل هي جزء جوهري من منهجية البحث العلمي، إذ تضمن دقة المعلومات، ووضوح العرض، وسهولة الرجوع إلى المصادر، كما تعكس مدى اهتمام الباحث بتقديم عمل أكاديمي متكامل وموثوق، بدءا من إعداد قائمة المراجع والمصادر التي تمثل الركيزة الأساسية لتوثيق البحث وربطه بالدراسات السابقة، كما توضح الجهد الذي بذله الباحث في انتقاء المصادر الموثوقة (المطلب الأول).

ثم تنتقل العملية إلى إخراج البحث في شكله النهائي، حيث يتكامل الجانب العلمي مع الجانب الفني، لضمان تقديم البحث بطريقة منظمة وسهلة القراءة، تراعي كل معايير التنسيق الأكاديمي من

صفحة الغلاف، مرورا بالمقدمة والفصول المختلفة، وصولا إلى الطباعة والاستعداد للمناقشة (المطلب الثاني).

المطلب الأول:

قائمة المراجع (البيبليوغرافيا)

كل علمي لا يمكن أن ينشأ من فراغ، بل هو امتداد لسلسلة من الدراسات والأفكار والحقائق التي سبقته، وهنا تبرز أهمية المصادر والمراجع في تأصيل المعلومات وربطها بالأدبيات السابقة، لذلك يجب أن يقدم الباحث وصفا كاملا ودقيقا لكل المراجع التي قام باستعمالها، حتى يتمكن القاريء من الوصول إلى مصادر المادة العلمية بأقل جهد ممكن (الفرع الأول)، كما تتيح هذه العملية فرصة للاطلاع عن مصادر المعلومات والحقائق بطريقة منهجية ومرتبة (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

مفهوم المصادر والمراجع

لا يكتمل أي بحث إلا بوجود قائمة للمراجع، وعليه وجب علينا التطرق لمفهوم المصادر والمراجع في البحث العلمي.

أولا: تعريف المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر أو البيبليوغرافيا *Bibliography* لفظ من أصل يوناني يتكون من كلمتين هما: *Biblios* وتعني كتاب و *Graphia* وتعني كتابة بمعنى كتابة الكتب، كان يطلق عليها قديما فن كتابة الكتب والمراجع، وحاليا هي قائمة المراجع والمصادر التي استعملها الباحث، لكن ليست المصادر كالمراجع فهناك فرق بينهما:

1. تعريف المصادر (*Sources*)

المصدر لغة: من الفعل صدر، صدرا، صدورا، وصدر الشيء عن غيره نشأ ويقال فلان يصدر عن كذا وكذا أي يستمد منه، كما أن المصدر هو الموضع أو المكان الذي يمد المعلومات الأصلية.

المصدر اصطلاحا: فهي الكتب القديمة التي يعود إليها الباحث ليأخذ منها مادته الخام، ومن المصادر ما يرقى تأليفه إلى عصر الموضوع الذي تكتب فيه، ومنها ما يعود لعصور تالية، ولاشك أن الأقدم هو الأهم.[1]

ومن أمثلة المصادر:

- القرآن الكريم
- الأحاديث النبوية الشريفة
- القواميس والمعاجم
- النصوص القانونية الأصلية (كالدساتير)

2. تعريف المراجع (*References*)

المرجع لغة: فهو إسم صيغة المكان، ذكر هذا المصطلح في القرآن الكريم في قوله تعالى:﴿ إلى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم تعملون ﴾، [2] إذ عرفه علماء اللغة العربية بأنه المكان الذي يتم الرجوع إليه، أو الذي يرد إليه أمر من الأمور.[3]

المرجع اصطلاحا: فتطلق كلمة مرجع على الكتاب الذي يستنبط من غيره فيتناول موضوعا أو جانبا من موضوع يذكر ما فيه من مسائل وقضايا.

وعليه، فإن مسألة التمييز بين المصادر والمراجع تكمن في فرق جوهري من حيث طبيعة المادة العلمية وموقعها في العملية البحثية، فالفرق بينهما على أساس درجة الصلة بين مضمون الكتاب وبين موضوع البحث، فإذا كانت الصلة مباشرة يعتبر مصدرا، وإن كانت غير مباشرة يعتبر مرجعا، إذ يقول

[1] بن عزة أمال، المرجع السابق، ص 116،117.

[2] الآية 105من سورة المائدة.

[3] بن عزة أمال، المرجع السابق، ص 116 .

الباحثون في هذا المجال أن المراجع هي الدراسات الحديثة التي تعالج الموضوع من خلال استيعاب المادة الأصلية وتخرجها في ثوب جديد. [1]

ومن أمثلة المراجع:

- الكتب
- المقالات العلمية
- الرسائل والمذكرات

ثانيا: شروط وضوابط كتابة قائمة المراجع والمصادر

كتابة المراجع والمصادر في نهاية البحث العلمي يختلف عن كتابة الهوامش، فهناك بعض الشروط يجب التقيد بها:

- أول خطوة هي تصنيفها (كتب، مقالات، مذكرات، رسائل،...)
- الترتيب يكون ترتيب أبجدي أو هجائي لأسماء المؤلفين سواء باللغة العربية أو الأجنبية.
- تكتب بنفس الطريقة في الهامش ماعدا ذكر الصفحة.
- تقسيمها إلى مراجع باللغة العربية ومراجع باللغة الأجنبية.
- عدم إدراج مراجع لم يتم استخدامها في عملية البحث.

الفرع الثاني:

كيفية توثيق المصادر والمراجع

إن التمييز بين المصادر والمراجع وفهم كيفية توظيفها وتوثيقها، يشكل جزءا جوهريا من مهارات الباحث العلمي لما له من دور في تعزيز المصداقية وتجنب السرقة العلمية وإظهار الجهد البحثي المبذول، ومن هنا، فإن إتقان التعامل مع المصادر والمراجع يعتبر ضرورة لكل من يسلك طريق البحث العلمي.

[1] بن عزة أمال، المرجع السابق، ص 117.

وفي البداية على الباحث أن يفصل ما بين المصادر والمراجع، فيبدأ أولا بعرض المصادر، ثم بعرض المراجع ويفصل في هذه الأخيرة ما بين المراجع العامة والمراجع المتخصصة،[1] على النحو التالي:

أولا: المصادر

ثانيا: المراجع

1. باللغة العربية

أ) الكتب

الكتب العامة

الكتب المتخصصة

ب) الرسائل والمذكرات

ج) المقالات العلمية

د) النصوص القانونية

2. باللغة الأجنبية

. Textes législatives
. Les ouvrages Généraux
. Les ouvrages spéciaux
. Thèses & Mémoires
. Articles de doctrine
. Décision de justice

3. المواقع الإلكترونية

ثالثا: الملاحق *Annexes*

قد تحتاج بعض البحوث العلمية إلى إضافة جزء آخر يكون في نهاية البحث، يخصص لبعض المعلومات والوثائق التي لا يستطيع إدراجها في المتن، وبالتالي فالملاحق هي أجزاء من البحث تضاف بعد

[1] حاج شعيب فاطيمة الزهراء، المرجع السابق، ص 137.

الخاتمة وقبل قائمة المراجع والمصادر، تحتوي على معلومات إضافية داعمة لموضوع البحث، ويضم الملحق مجموعة من الصفحات التي تحتوي على بيانات ومعلومات ذات أهمية لتدعيم الحقائق التي توصل إليها الباحث، كما تساهم في تحقيق المزيد من التوضيح والاستشهاد، فهي ذات قيمة علمية بالغة، ولا يستطيع الباحث إدراجها في مضمون البحث، بحيث أنه إن قام بذلك فسوف تخل بتسلسل الأفكار وترتيبها.[1]

وتشمل الملاحق ما يلي:

- أحكام وقرارات قضائية
- تقارير
- استمارات، إحصاءات
- صور، جداول، خرائط
- استبيانات
- وثائق تاريخية

وفي مجال العلوم القانونية، عادة ما تكون الملاحق في شكل مشاريع قوانين، أو أحكام وقرارات قضائية، لهذا فوضعها في المتن قد يكون غير ضروري، فيخصص لها في الأخير قسم مستقل بعنوان: "**الملاحق**" ويكون ترقيم صفحات الملاحق مواصلا لترقيم البحث، حتى تسهل على القايء الوصول لمعلومات أكثر إذا أراد التوسع في الموضوع، ثم يشار إليها في الفهرس، مثلا:

الملحق رقم 01

الملحق رقم 02

[1] عصام حسن الدليمي، علي عبد الرحيم صالح، المرجع السابق، ص 62.

المطلب الثاني:

وضع البحث في شكله النهائي

إخراج البحث العلمي بصورته النهائية، يعكس الجهد العلمي المبذول فيه وتبرز قيمته الأكاديمية، وهنا يبرز مفهومان أساسيان هما: الإخراج العلمي والإخراج الفني، وهما عنصران متكاملان يتقاطعان في تقديم البحث بصيغته النهائية المتكاملة (الفرع الأول).كما يتعين على الباحث مراعاة المواصفات النهائية لبحثه حتى يكون قابلا للطباعة، بدءا من صفحة الواجهة إلى غاية آخر صفحة في البحث وهي صفحة الملخص (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

تعريف الإخراج النهائي للبحث العلمي

عملية إعداد البحث العلمي في صورته النهائية هي آخر مرحلة في إعداده، تشمل على جانب كبير من الأهمية، لأن الشكل النهائي هو الذي يلفت انتباه القاريء ويدفعه للتعرف على محتواه، فمن خلال هذه المرحلة يتم ترتيب وتنسيق جميع عناصر البحث بشكل منهجي ومنظم، ليقدم في صورة متكاملة ومطابقة للمعايير الأكاديمية، تجمع بين الإخراج العلمي والإخراج الفني، لضمان تقديم بحث يعكس جودة العمل البحثي من حيث المضمون والشكل معا.

أولا: الإخراج العلمي

الإخراج العلمي يعنى بجوانب المضمون من تحديد الإشكالية وصياغة الفرضيات واختيار المنهج وتحليل النتائج وتوثيق المراجع، بما يضمن سلامة البناء العلمي للبحث،[1] أي ما يتعلق بالمحتوى الفكري والمنهجي للبحث، ويشمل جميع الجوانب العلمية التي تعكس جودة العمل الأكاديمي، ويمثل هذا الجانب الجوهر الأساسي الذي يبنى عليه البحث العلمي، ويقيم من خلاله من الناحية العلمية والمعرفية.

ويراعي في الإخراج العلمي للبحث:

- وضوح الإشكالية والأهداف.

[1] شعيب عبد المجيد: **منهجية إعداد وكتابة البحث العلمي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص 172.

- حسن اختيار المنهج وتطبيقه.
- سلامة التحليل والربط بين النتائج.
- توثيق دقيق للمصادر والمراجع وفق أسلوب علمي معتمد.[1]

ثانيا: الإخراج الفني

أما الإخراج الفني، فيركز على الشكل الخارجي للبحث، من حيث التنسيق وتنظيم الفصول، وضبط الهوامش، ونوع الخط، والعناوين، وغيرها من الجوانب التقنية التي تسهم في تقديم البحث بصورة واضحة ومهنية.

ومنه نجد أن الإخراج النهائي للبحث لا يقتصر على تنسيق شكلي وحسب، بل يتطلب دمجا متوازنا بين الجانب العلمي والجانب الفني، باعتبار أن القيمة العلمية تحتاج إلى مظهر يبرزها، في حين أن التنسيق وحده لا يغني عن محتوى علمي رصين[2].

الفرع الثاني:

مواصفات البحث القانوني النهائية

يشتمل البحث القانوني أو المذكرة –سواء ليسانس أو ماستر– كغيره من البحوث العلمية، على عدد من الأجزاء التي تتكامل مع بعضها لتكون في مجموعها البحث في صورته النهائية، وقد جرى العرف الأكاديمي على ترتيب معين للبحث القانوني، وفق الشكل الآتي بيانه.

1. صفحة الواجهة

أو تسمى صفحة العنوان، وهي الغلاف الخارجي للبحث أو المذكرة، ويجب أن تتضمن الواجهة مجموعة من البيانات، وفق النظام المعمول به في كل كلية، وتتمثل في:

- إسم الجامعة والكلية أو المعهد
- عنوان البحث
- الدرجة العلمية المراد التحصل عليها

[1] شعيب عبد المجيد، المرجع السابق، ص 172،174.

[2] *Wayne C. Booth, Gregory G. Colomb, Joseph M. Williams:* The Craft of Research *(4th Edition), University of Chicago Press, 2016, pp. 248–252.*

- التخصص
- إسم ولقب الطالب الباحث، إسم ولقب الأستاذ المشرف
- أسماء لجنة المناقشة
- الموسم الجامعي. [1]

وفيما يلي نموذج لواجهة مذكرتي الليسانس والماستر:

[1] بن قراش كلثوم: **محاضرات في مقياس منهجية العلوم القانونية (تقنيات البحث العلمي)**، موجهة لطلبة السنة الثانية ل.م.د جذع مشترك، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2021/2020، ص 104،105.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الطاهري محمد بشار

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

عنوان المذكرة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في القانون (الخاص أو العام)

إعداد:

إسم ولقب الطالب أو الطلبة

إشراف:

إسم ولقب الأستاذ المشرف

السنة الجامعية:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الطاهري محمد بشار

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

عنوان المذكرة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في القانون (الخاص أو العام)

تخصص:

إعداد: إسم ولقب الطالب أو الطلبة

إشراف: إسم ولقب الأستاذ المشرف

أعضاء لجنة المناقشة

.....رئيسا

.....مشرفا مقررا

.....ممتحنا

السنة الجامعية:

2. صفحة البسملة

تلي صفحة العنوان مباشرة صفحة بيضاء فيها يقوم الطالب الباحث بكتابة: "بسم الله الرحمان الرحيم"، والتي من المستحسن أن يبدأ بها الباحث طالبا من الله التوفيق والنجاح.[1]

3. صفحة تصدير أو توطئة أو استهلال

وهي صفحة يكتب فيها الباحث آية قرآنية كاستفتاح، أو حديث شريف، أو حكمة تعبر عن طبيعة البحث وأهميته.

4. صفحة الإهداء

بحيث يقوم الباحث في هذه الصفحة بإهداء جهده لمن يستحق هذا العمل، كشخص عزيز وله فضل كبير عليه، كالوالدين أو الزوجة والأولاد.

5. صفحة الشكر والتقدير

وهي صفحة تشبه الإهداء ولكنها صفحة تخصص للشكر والتقدير لمن أفاد الباحث في بحثه، وغالبا ما يلجأ الباحث لتوجيه الشكر والامتنان إلى كل من ساعدوه في إنجاز بحثه وقدموا له التسهيلات أو المساعدات، وخير ما يبدأ به الباحث هو شكر الله تعالى الذي أعانه للوصول لهذه المرحلة من البحث.[2]

6. صفحة قائمة المختصرات

تعتبر هذه الصفحة من الأدوات البحثية الموفرة للوقت والجهد، من أجل التسهيل على القاريء معرفة معانيها، ومن أهم المختصرات في مجال العلوم القانونية:

باللغة العربية نجد مثلا:

[1] بن قراش كلثوم، المرجع السابق، ص 105.

[2] حاج شعيب فاطيمة الزهراء، المرجع السابق، ص 120، 121.

م: المادة

ق: قانون

ق م ج: القانون المدني الجزائري

ق إ م إ: قانون الإجراءات المدنية والإدارية

ق تج ف: القانون التجاري الفرنسي

ق ع ج: قانون العقوبات الجزائري

ق بح ج: القانون البحري الجزائري

ص: صفحة

ج ر : جريدة رسمية

ط: طبعة

ج: جزء

ب د ن: بدون دار نشر

وباللغة الفرنسية نجد مثلا:

P: page
N :Numéro
Op.cit : Ouvrage précité
Éd :Edition
Art : Article
C.com : Code de commerce.
Cass.soc : Chambre sociale de la coure de cassation.
Et c : Et cetera
www : world wide web.
L.G.D.J : Librairie Générale de droit et de Jurisprudence.[1]

ملاحظة:

هذه الصفحات كلها لا ترقم ولا تحتسب في عدد الصفحات.

[1] بن قراش كلثوم، المرجع السابق، ص 105، 109.

7. صفحة المقدمة

بعد قائمة المختصرات مباشرة نضع صفحة نكتب فيها مقدمة بخط كبير في الوسط، ثم لنبدأ بكتابة المقدمة العامة للبحث في الصفحة الموالية وترقم برقم 1.

8. الفصل الأول والثاني

9.الخاتمة

10. الملاحق

11. قائمة المراجع

12. الفهرس

13.ملخص البحث

الفرع الثالث:

الطباعة والاستعداد للمناقشة

في إطار الإخراج النهائي للبحث العلمي، هناك مرحلتان بالغتا الأهمية في مسار إعداد أي بحث أكاديمي، خصوصا في مذكرات التخرج أو الدراسات العليا، وهما الطباعة ومناقشة البحث.

أولا: طباعة البحث العلمي *Scientific research printing*

تمثل الطباعة المرحلة الأخيرة لعرض الجهد العلمي في صورة ملموسة، فهي لا تقتصر على النسخ الورقي، بل تعبر عن احترام الباحث للمعايير الأكاديمية وللجهة المشرفة، وتسهل على لجنة المناقشة تقييم العمل بوضوح، فلا ينبغي إغفال ناحية الطباعة، فالإخراج الفني للبحث يجب أن يراعي الجوانب الطباعية كافة، لما لها من تأثير مباشر على تقبل البحث من قبل القارئ وتقييمه من قبل اللجنة العلمية.[1]

وقبل طباعة البحث أو المذكرة هناك بعض الشروط والضوابط يجب مراعاتها تتمثل في:

- التأكد من خلو البحث من الأخطاء الإملائية واللغوية.

[1] الحسن سالم حسن: **أسس كتابة البحث العلمي وإعداده للطبع والنشر**، دار وائل، عمان، الأردن، 2005، ص 155.

– مراجعة التوثيق بالكامل والتأكد من أن كل اقتباس موثق.
– إجراء طباعة تجريبية للتأكد من شكل الإخراج.
– تسليم عدد النسخ المطلوبة مطبوعة ومجلدة حسب توجيهات المؤسسة الجامعية.
– حفظ نسخة إلكترونية بصيغة *PDF* مطابقة تماما للمذكرة المطبوعة. [1]

ثانيا: مناقشة البحث العلمي (المذكرة) *Defense*

يعتبر يوم مناقشة المذكرة بالنسبة للطالب موعد استحقاق استثنائي، ومحطة امتحان أساسية في مسيرته الجامعية العلمية والشخصية، لمناقشة ما قدمه من مسائل ونقاط وفي الكيفية التي أخرجت بها مذكرته، أمام لجنة علمية مكونة من أساتذة في مادة الاختصاص.

وتعرف مناقشة البحث العلمي بأنها إطار أو لقاء علمي اكاديمي هدفه التحقق من قيمة و مستوى البحث من أهلية الباحث ومدى التزامه بقواعد البحث العلمي، حيث تبرز من خلالها شخصية الطالب في عرض المادة العلمية بأسلوب قانوني سليم،[2] ومن أهداف مناقشة البحث العلمي:

– التحقق من أصالة البحث العلمي
– تقييم قدرة الباحث على عرض أفكاره والدفاع عنها بمنهجية ومنطق
– إتاحة الفرصة للباحث لتوضيح النقاط الغامضة أو المثيرة للجدل.
– الحكم على أهلية الباحث لنيل الدرجة العلمية (ليسانس، ماستر، دكتوراه).[3]

وبهذا الترتيب يكون الطالب قد أنجز بحث منظم ومضبوط.

---

[1] الحسن سالم حسن، المرجع السابق، ص 157.

[2] حاج شعيب فاطيمة الزهراء، المرجع السابق، ص 139.

[3] تقول الباحثة *Rowena Murray* أستاذة في قسم التربية ومديرة الأبحاث في جامعة غرب اسكتلندا،أن المناقشة ليست مجرد اختبار للذاكرة، بل هي نقاش نقدي يظهر فيه الباحث قدرته على التفكير كباحث علمي، وتبرير اختياراته المنهجية، والدفاع عن أهمية نتائجه.

"The viva is not simply a test of memory, but a critical discussion in which the researcher demonstrates their ability to think like a scholar, justify methodological choices, and defend the significance of their findings."
Rowena Murray: How to Survive Your Viva: Defending a Thesis in an Oral Examination, Open University Press, 3rd Edition, 2015, p.6.

خاتمة

خـــــــــاتمـة

في ختام هذه المطبوعة المخصصة لمقياس منهجية العلوم القانونية (تقنيات إعداد بحث علمي1)، والمخصصة لطلبة السنة ثانية ليسانس السداسي الأول، يتبين لنا أن الإلمام بالمنهجية العلمية هو ضرورة ملحة لكل طالب وباحث في الحقل القانوني، فالمنهجية تشكل العمود الفقري لكل عمل علمي جاد، وهي التي تضمن السير المنتظم والمنطقي للبحث، من مرحلة اختيار الموضوع، إلى صياغة الإشكالية، مرورا بجمع المعطيات وتحليلها، وانتهاءا بإعداد البحث في صورته النهائية.

ولقد حاولنا تبسيط المفاهيم الأساسية للمنهجية القانونية، وتقديم خطوات عملية بسيطة تساعد الطالب على تنظيم أفكاره والتفريق بين أنواع البحوث، وتطبيق مناهج التحليل القانوني بطريقة منضبطة، كما سعينا إلى الربط بين البعد النظري والبعد التطبيقي، إيمانا منا بأن الفهم الحقيقي للمنهجية لا يكتمل إلا بالممارسة والتدريب المتواصل.

ونأمل أن تسهم هذه المطبوعة في ترسيخ ثقافة البحث العلمي لدى الطلبة، وتعزز لديهم روح النقد والتحليل، وتهيئهم لإعداد مذكرات التخرج والبحوث المستقبلية في مختلف فروع القانون، فلا يكتمل أي جهد إلا بإسهامات قرائه ودارسيه.

تم بعون الله وحمده

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

القرآن الكريم

ثانيا: المراجع

1. باللغة العربية

أ) الكتب

1. أحمد عبد المنعم حسن: **أصول البحث العلمي (الجزء الأول)**، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1996.

2. إبراهيم بختي: **الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية(المذكرة، الأطروحة، التقرير، المقال) وفق طريق الـ *IMRAD***، الطبعة الرابعة، ب د ن،2015.

3. الحسن سالم حسن: **أسس كتابة البحث العلمي وإعداده للطبع والنشر**، دار وائل، عمان، الأردن، 2005.

4. بن عزة أمال: **منهجية إعداد بحث علمي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتاب القانوني، بودواو، بومرداس، الجزائر، 2023.

5. حاج شعيب فاطيمة الزهراء: **الأصول العلمية لكتابة البحث القانوني**، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع، السانيا، وهران، 2024.

6. سامح سعيد عبد العزيز: **التوثيق في البحث العلمي**، ب د ن، 2017.

7. سعد سلمان المشهداني: **منهجية البحث العلمي**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2019.

8. شعيب عبد المجيد: **منهجية إعداد وكتابة البحث العلمي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.

9. عبد الغني محمد إسماعيل العمراني: **دليل الباحث إلى إعداد البحث العلمي**، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، 2012، ص 16.

10.عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان: **كتابة البحث العلمي**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة، السعودية، 1995.

11. علي ابراهيم علي عبيدو: **جودة البحث العلمي**، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2014.

12.عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات: **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، الطبعة الثامنة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2016.

13.عصام حسن الدليمي، علي عبد الرحيم صالح: **البحث العلمي (أسسه ومناهجه)**، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

14.فايز محمد حسين محمد: **المنهجية القانونية والتدريبات القانونية العلمية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2023.

15.محمد عبيدات وآخرون: **منهجية البحث العلمي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999.

16.محمد عبد العال النعيمي: **طرق ومناهج البحث العلمي**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

17.مسعد عبد الرحمان زيدان: **مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية**، دار الكتب القانونية، القاهرة، مصر، 2007.

ب) المقالات العلمية

1. سامية شينار،مداسي عبد الوهاب: **أخلاقيات البحث العلمي في ظل التطور التكنولوجي**، مجلة سوسيولوجيا، المجلد 4، العدد2، ديسمبر 2020.

2. عبد الرحمان مايدي: **عناصر المقدمة المعتمدة في البحوث والمداخلات العلمية دراسة في المضمون وطريقة الصياغة والمحاذير**، مجلة الدراسات الاسلامية، المجلد 9، العدد 1، جوان 2020.

ج) المطبوعات

1. بن قراش كلثوم: **محاضرات في مقياس منهجية العلوم القانونية (تقنيات البحث العلمي)**، موجهة لطلبة السنة الثانية ل.م.د جذع مشترك، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2021/2020.

2. سهيلة بوخميس: **منهجية إعداد البحث العلمي(تقنيات إعداد البحوث العلمية السداسي الأول)**، قسم العلوم القانونية والإدارية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2020/2019.

د) النصوص القانونية

1. القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 والذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

2. الأمر رقم 05/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ج ر عدد 44، الصادرة بتاريخ 23 يوليو 2003.

2. باللغة الأجنبية

1. *Bem, D. J. : Writing the Empirical Journal Article. In J. M. Darley & M. P. Zanna (Eds.), The Compleat Academic: A Practical Guide for the Beginning Social Scientist, 2nd edition, Washington, DC: American Psychological Association, 2003.*
2. *Creswell, J. W : Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches,4th edition, Thousand Oaks, CA: Sage Publications,2014.*
3. *Kothari, C. R.: Research Methodology: Methods and Techniques, 2nd edition, New Delhi, India: New Age International Publishers, 2004.*
4. *Pears, R., & Shields, G. : Cite Them Right: The Essential Referencing Guide, 11th edition,London: Macmillan International Higher Education, 2019.*
5. *Rowena Murray: How to Survive Your Viva: Defending a Thesis in an Oral Examination, Open University Press, 3rd Edition, 2015.*
6. *Wayne C. Booth, Gregory G. Colomb, Joseph M. Williams: The Craft of Research (4th Edition), University of Chicago Press, 2016.*

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	01
الفصل الأول: الأسس النظرية والمنهجية للبحث العلمي	04
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبحث العلمي	04
المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي	04
المطلب الثاني: أنواع البحث العلمي	11
المبحث الثاني: اختيار الموضوع وتجميع المادة العلمية	16
المطلب الأول: اختيار موضوع البحث وصياغة العنوان	16
المطلب الثاني: البحث عن المادة العلمية	20
الفصل الثاني: إعداد محتوى البحث العلمي وتنظيمه	28
المبحث الأول: القراءة وجمع المعلومات	29
المطلب الأول: مرحلة القراءة	29
المطلب الثاني: تصميم البحث العلمي	31
المبحث الثاني: الكتابة الأولية للبحث ومعايير النزاهة العلمية	37
المطلب الأول: الكتابو والتحرير	37
المطلب الثاني: الأمانة العلمية ***Integrity***	41
الفصل الثالث: الإخراج النهائي للبحث العلمي	47
المبحث الأول: التوثيق والعرض الختامي للبحث العلمي	48
المطلب الأول: توثيق البحث العلمي	48
المطلب الثاني: العرض الختامي للبحث العلمي	60
المبحث الثاني: اللمسات الأخيرة للبحث العلمي	65

المطلب الأول: قائمة المراجع (البيبليوغرافيا)	66
المطلب الثاني: وضع البحث في شكله النهائي	71
خاتمة	81
قائمة المصادر والمراجع	83
فهرس المحتويات	85